



PROVISIONAL
A/33/PV.102
30 May 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حوفي مؤقت للجلسة الثانية بعد المائة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ، ٢٥ أيار / مايو ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد لبيقانو
نم : السيد أوركييا
(كولومبيا)
(السلفادور)

— مسألة ناميبيا [٢٧] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

79-72061/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٤٥مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمالمسألة ناميبيا

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : قبل أن أدعو المتحدث الأول بعد ظهر اليوم .
أود أن أفيد الجمعية بأنه تم تقديم مشروع قرار بخصوص البند الذي على جدول أعمالنا وسيوزع في
فترة وجيزة تحت الوثيقة A/33/L.37 .

السيد حسن (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : قررت الجمعية العامة في كانون
الأول / ديسمبر الماضي أن تواصل دورتها الثالثة والثلاثين كي تعرض بتفصيل كافة جوانب مشكلة
ناميبيا . ولقد كان هذا قرار حكيم ، ان حدث خلال الفترة ما بين انتهاء الدورة العادية والآن
أن استمر الموقف في ناميبيا في تدهور .

وفي كانون الأول / ديسمبر الماضي عندما ناقشت الجمعية العامة مسألة ناميبيا ، كان هناك
تفاؤل كبير في أن شعب ناميبيا ، بعد نضال طويل وشاق ، سوف يحقق الاستقلال الحقيقي .
وكانت هذه الآمال تستند الى الجهود التي كان السيد فالدهايم ، الأمين العام ، يبذلها وفقا
لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يقضي بسحب الادارة غير المشروعة لجنوب افريقيا
في ناميبيا ونقل السلطة الى شعب ناميبيا ، بمعاونة الأمم المتحدة ، بناء على قرار مجلس الأمن
رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) .

ولكن مما يؤسف له أكبر الأسف أن الآمال التي علقها المجتمع الدولي من أجل التوصل الى
تسوية تفاوضية سلمية في ناميبيا قد أحبطها عدوان جنوب افريقيا وتحديه لارادة المجتمع الدولي .
وبدلا من أن تدع جنوب افريقيا لرغبة الشعب المناضل في ناميبيا من أجل الاستقلال الحقيقي
والحرية ، فان جنوب افريقيا أظهرت مرة أخرى أنه لا يمكن الثقة فيها وأنها سوف تلجأ الى جميع
أنواع المناورات والحيل للابقاء على سيطرتها غير المشروعة على ناميبيا .

ان وفد بلادى يود أن يتقدم بالتهنئة الى السفير هول لوساكا رئيس مجلس الأمم المتحدة
لناميبيا على بيانه الشامل والواضح الذى يتعلق بالموقف الحالي في ناميبيا . ان هذا البيان ، الى
جانب الخطاب البليغ الذى ألقاه السيد سام ناجوما رئيس منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، لا يدع
مجالا للشك في أن الوضع في ناميبيا قد ازداد سوءا بدلا من أن يقترب من الوضع الطبيعي
والسكينة . ويجب أن يكون من الواضح لأى مراقب نزيه للحالة في ناميبيا ان جنوب افريقيا لم تتو
الموافقة على خطة الأمم المتحدة للتسوية التفاوضية لمسألة ناميبيا ، حتى بينما تتظاهر جنوب
افريقيا أنها تجرى المشاورات فانها تكثف أعمال القمع والوحشية ضد المواطنين الناميبيين . وعلاوة
على ذلك فقد عينت مديرا عاما لناميبيا عندما كان موضوع اشراف ورقابة الأمم المتحدة على الانتخابات
العامة التي تجرى في المنطقة محل تفاوض . وكعادة نظام بريتوريا فقد دعم بعد ذلك المدير
العام لكي يجرى ما يسمى بانتخابات محلية لتضع صنائعه في مراكز السلطة في ناميبيا . ان هذه
الانتخابات تتعارض تماما مع قرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) الذى أعلن بطلان هذه الانتخابات .
ان ما أقدمت عليه جنوب افريقيا لا يدع مجالا للشك في أنها نجحت مرة أخرى في احباط الجهود
الدولية التي كانت تهدف الى تحقيق تقرير المصير والاستقلال لشعب ناميبيا الحقيقي وفق
لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المختلفة . ان وفد بلادى يوافق على ما ذهب اليه السيد
سام ناجوما أمس من أن اجراءات جنوب افريقيا خلال الخمسة شهور الماضية منذ الدورة الثالثة
والثلاثين هو " اعلان عن الاستقلال من جانب واحد على فرار النمط الروديسي " . وهكذا استمرت
جنوب افريقيا في تحدى الأمم المتحدة . انها ليس فقط تواصل سياسة الاستغلال والقمع والتفرقة
العنصرية في ناميبيا ولكنها أيضا تستعمل هذه الأراضي لشن هجمات على الدول المجاورة في زامبيا
وأنغولا ، مما يعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر الكبير .

ان مسألة ناميبيا ظلت على جدول أعمال الأمم المتحدة لفترة طويلة ، وان عناصرها الأساسية
معروفة تماما ، ففي الوقت الذى نرى فيه كل القارة الافريقية تقريبا تحرر نفسها من نير الاستعمار
فانه من المفارقات العجيبة حقا ان منطقة واسعة من الجنوب الافريقي ما زالت تحت الحكم الاستعماري
او في أيدي الأقلية . ان الأغلبية من السكان الحقيقيين لا تنكر فقط حقوقها السياسية والاقتصادية
الأولية ولكن النظم الراهنة في جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا تمارس بصورة أو بأخرى النظم البغيضة

جدا للتفرقة العنصرية . ان وجود جنوب افريقيا في ناميبيا بعد ان أنهت الجمعية العامة رسميا في عام ١٩٦٧ وصايتها على ناميبيا ، غير مشروع ويشكل تحديا للقانون الدولي ويعتبر عملا من أعمال العدوان . ومن الواضح لو قد بلادي أن جنوب افريقيا لن تصفي الى صوت العقل . ان الأمم المتحدة التي اضطلعت بمسؤوليتها المباشرة عن تحرير شعب ناميبيا في ١٩٦٧ لا يمكنها أن تتخلى بعد ذلك عن مسؤولياتها والتزاماتها . وهناك حد لهذه المحاولات ، مهما كانت نواياها حسنة ، وهي تلك المحاولات الرامية الى اقناع جنوب افريقيا بالتخلي عن سيطرتها على ناميبيا . ان أحداث الشهر القليلة الماضية أثبتت أن حكم الأقلية في بريتوريا يغفل عن صوت الواقع وانه سيستمر في تحدى ارادة المجتمع الدولي . وفي ظل هذه الظروف يتعين على الأمم المتحدة أن تشرع في اتخاذ اجراءات عقابية وصفت في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كي تخلي جنوب افريقيا هذه الأراضي . ان فرض عقوبات اقتصادية اجبارية شاملة هو وحده الذي سيوضح لجنوب افريقيا ان المجتمع الدولي يقف صفا واحدا في تصميمه على تحرير ناميبيا . ان وفد بلادي يعتقد أن أى تأخير في اتخاذ مثل هذا الاجراء سيطلق من عذاب شعب ناميبيا الذي تعرض للنظام الجديد من الارهاب الذي انطلق من عقاله باعتقالات وأعمال عنف وتخويف على نطاق واسع . فاذا أردنا الابقاء على مكانة وسلطة الأمم المتحدة التي تولت المسؤولية المباشرة عن ناميبيا فانه يصبح من الحتمي القيام بمثل هذا العمل .

ان بلدى فخور حقا بأن يكون في مقدمة تلك البلدان التي قدمت التأييد الأدبي والمواد لكفاح التحرير البطولي لشعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ممثلته الحقيقية الوحيدة . لقد ساهمت باكستان في الوصول الى هذا الهدف من خلال مشاركتها في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وكذلك كمدافعة نشيطة عن تطلعات الناميبيين في مختلف المحافل الدولية . ان باكستان لا يمكنها أن تبني موقفها على أى اعتبار آخر . ان بلدى مدين بوجوده الى تطلعات المسلمين في منطقة جنوب آسيا من أجل اقامة دولة مستقلة يستطيعون العيش في ظلها وفقا لمفاهيم الاسلام . ان باكستان تعتبر ترجمة حية لهذا الحلم . كذلك فان تحرير ناميبيا سيكون تنويجا لتطلعات شعب الجنوب الافريقي الى اقامة دولة مستقلة متحررة من استغلال الانسان لأخيه الانسان ، حيث تسود المساواة ، بين الناس بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة . وكعضو في مجلس ناميبيا أود أن

أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالتقدير للسفير بول لوساكا من زامبيا الذي بفضل قيادته الحيوية لمجلس ناميبيا قد كثف المجلس من جهوده وبرامجه في كافة الاتجاهات كي يعاون الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها التي ترمي الى تحقيق الاستقلال الكامل لناميبيا . وفي هذا الاطار ان بعثات التشاور الأخيرة من قبل المجلس في عدد من بلدان آسيا وأوروبا أدت الى تكثيف الوعي بالنتائج الخطيرة لتدهور الموقف في ناميبيا . ان هذه البعثات قد مكنت كثيرا من البلدان من تقييم الوضع الراهن في ناميبيا في اطاره الصحيح كما انها كسبت مزيدا من التأييد والتضامن مع شعب ناميبيا في نضاله العادل والحقيقي في ظل قيادة سوابو ممثلته الشرعية الوحيدة .

ومما يشرف بلادي أيضا أنها استضافت مؤخرا بعثة التشاور الخاصة بمجلس ناميبيا . وخلال أحد الاجتماعات تعهد الرئيس محمد ضياء الحق رئيس دولة باكستان بمساندة بلاده الكاملة لشعب ناميبيا البطل تحت قيادة سوابو وأكد من جديد أن باكستان ستبذل كل عون مساعي ومعنوي ممكن للجهود الرامية الى الاسراع في دفع شعب ناميبيا في طريق الاستقلال .

ان باكستان تود أن تؤكد من جديد اقتناعها بأن أية خطة أو أي اجراء لن ينجح في ضمان الاستقلال الحقيقي لناميبيا ما لم يحم السلامة الاقليمية لناميبيا . ان خليج والفيش جزء لا يتجزأ من ناميبيا ويجب ألا يكون موضع أية مفاوضات . وعلى جنوب افريقيا أن تتسحب من ناميبيا وألا يسمح لها أن تقضي على الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا بأن تدعي ملكيتها لخليج والفيش تحقيقا لمطامعها التوسعية . ويجب على الجمعية العامة أن تؤكد من جديد التزامها بضمان السلامة الاقليمية لناميبيا ضد أية محاولات تقوم بها جنوب افريقيا وترمي الى تقسيم الاقليم من خلال المفاوضات غير القانونية بشأن خليج والفيش . ان على الجمعية العامة أن تؤكد من جديد على أن خليج والفيش ليس موضع مطالب اقليمية . انه جزء من ناميبيا غير خاضع للمفاوضات ولا يمكن انتهاكه .

كذلك فان وفد بلادي يود أن يتقدم بالشكر للسيد كورت فالد هايم الامين العام على جهوده الدائبة نيابة عن شعب ناميبيا ولقد أثلج صدورنا أن نعلم برسالة الامين العام بمناسبة افتتاح العام الدولي للتضامن مع شعب ناميبيا . ورغم كل العقبات فانه لا يزال يبذل جهوده من أجل تنفيذ خطة الامم المتحدة ومن أجل تحقيق تسوية سلمية تتمشى وقرارات مجلس الامن . ان الامين العام يستحق تعاوننا المطلق واعجابنا لجهوده الدائبة . ونحن نتفق معه في أنه يجب ألا ندرج جهدا لتحقيق تسوية على أسرع نحو ممكن ، وأن نقف صامدين في وجه أية محاولات سياسية من جانب واحد لا تتمشى وقرارات مجلس الامن . ان أي تقاعس في جهودنا ستكون له نتائج وخيمة لكافة الاطراف .

ان مسألة ناميبيا يجب أن تظل موضع اهتمام الامم المتحدة الجاد . ان سجل جنوب افريقيا في ناميبيا في الماضي يوضح بجلال انها لا تريد أن تحقق رغبات شعب ناميبيا في الحرية بل على العكس من ذلك فان ما تقدم عليه جنوب افريقيا يدل على أنها سوف تستمر في ممارسة السيطرة غير المشروعة على ناميبيا وتستغل ثرواتها وامكانياتها على الدوام . ومع ذلك فانا ما أوضح المجتمع الدولي لجنوب افريقيا أنه لن يسكت على مثل هذه الاجراءات فان جنوب افريقيا سوف تضطر الى تغيير سياستها . وأيما كان الامر فان شعب ناميبيا البطل لن يدرج جهدا في الكفاح والتضحية ولن يخضع لهذه السيطرة الى امد طويل . وانما اقتضى الامر فانه سينتزع حرية من خلال جهوده . ويجب أن يقف المجتمع الدولي بجانبه ويوحد صفوفه ويقدم كل عون ممكن من أجل اقرار حقوقه العادلة المشروعة .

انني أود أن أنهى خطابي بالاقتباس من الرسالة التي بعث بها الرئيس محمد ضياء الحق رئيس باكستان بمناسبة افتتاح العام الدولي للتضامن مع شعب ناميبيا في ٤ أيار/مايو ١٩٧٩ :

” ان باكستان وهي عضو مؤسس في مجلس الامم المتحدة لناميبيا تشعر بفخر لانها ترتبط ارتباطا وثيقا مع شعب ناميبيا في نضاله العادل من أجل تقرير مصيره وتحقيق استقلاله . اننا نساند خطة الامم المتحدة على أساس من المبدأ ذلك أن مجلس الامن اعترف بحق شعب ناميبيا في أن يقرر مصيره ولا يمكن أن يتم هذا الا بانتخابات حرة وموضوعية تتم تحت اشراف الامم المتحدة وليس وفقا لترتيبات سياسية ودستورية مزيفة . لقد ساندنا هذا المبدأ الأكثر من ثلاثين عاما داخل الامم المتحدة . . .

” . . . وفي الختام ، أود أن أؤكد أن العامل الهام في النضال من أجل التحرر الذي يخوضه شعب ناميبيا البطل هو صموده في وجه الصعاب واخلاء الحركة الوطنية سوابو . وانني لعلني يقين من أن الجهود البطولية ستكفل بالنجاح ، واننا نتطلع الى تدعيم الروابط بين شعب باكستان وناميبيا المستقلة ” . (A/AC.131/PV.300, p. 27)

السيد حسين (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : ان قرار الجمعية العامة باستئناف الدورة الثالثة والثلاثين لا ستعراض مسألة ناميبيا انما يقدم دليلا على عزم الدول الاعضاء على أن تقوم الامم المتحدة بالاضطلاع بمسؤولياتها القانونية والسياسية والادبية ازاء اقليم ناميبيا . وانني لا أشك ، في أن تحت قيادتك الحكيمة التي لدينا الدليل عليها ، فان استئناف الدورة سوف يساهم بطريقة مفيدة في تحقيق الهدف ، ألا وهو تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

ان وفد بلاى ممتن للسفير لوساكا من زامبيا لبيانه الشامل والموضوعي الذى ألقاه عند افتتاح الدورة المستأنفة بصفته رئيسا لمجلس ناميبيا . ونود أن نعرب أيضا للسيد سام نوجوما رئيس سوابو عن ترحيبنا الحار به في الجمعية العامة وأن نهنئه على بيانه المتوازن والقيم . ان وفد بلاى يؤيد تماما تقييم الموقف كما قدمه لنا السيد نوجوما منذ بضعة أيام في بيانه :

” عند ما نقول في هذه المرحلة بأن الموقف في ناميبيا خطر وأنه يتدهور يوما بعد يوم فان هذا يقل عن الحقيقة . فالواقع ، ان ناميبيا كلها يخيم عليها شبح الحرب المخضبة بالدماء ، التي لا تهدد فقط شعب وبلد ناميبيا ، وانما أيضا الجنوب الافريقي كله بل وافريقيا كلها . . . ” . (A/33/PV.97, p. 27)

ان الكلمات المأساوية التي ألقاها السيد نوجوما توضح الحاجة الى ضرورة قيام الدول الاعضاء جماعة وفردى للاعراب عن مساندتهم الادبية لسوابو ولزيادة مساندتهم المادية لحركة التحرير . ان السنوات الطويلة من المفاوضات التي لم تؤد الى أية نتيجة مع جنوب افريقيا قد أوضحت ارادة شعب ناميبيا وارادة قادته الحقيقيين لبحث كافة الطرق للتوصل الى تعبير سلمي ، ودلت أيضا على قدرتهم على مواصلة كفاح التحرر بكافة الطرق بما في ذلك الكفاح المسلح ضد احتلال اقليمهم بطريقة غير مشروعة من جانب جنوب افريقيا .

ومما لا شك فيه أن السنة الماضية اتسمت بالحرمان بالنسبة للمسألة النامبية ، لخيبة الآمال التي أثارها الاتفاق الذي ظهر انه قد توصلت اليه الاطراف المعنية فيما يتعلق باستقلال ناميبيا بالتفاوض ، على أساس المبادرة التي تقدمت بها الدول الغربية الخمس .

ومن بين سمات هذه المفاوضات الطويلة والحساسة كانت درجة الحنكة السياسية التي أبداهما قادة سوابو الذين قدموا التنازلات التي كان في امكانهم تقديمها ، دون أن يؤثر ذلك على المصالح الاساسية لشعب ناميبيا .

لذلك فان حكومة بلادي شعرت بأسف وأسى عميقين عندما رأت ان احتمالات التوصل الى حل تفاوضي قد تبددت حيث أن حكومة بريتوريا عادت الى استراتيجيتها العادية والى مناوراتها الصلفة تجاه الامم المتحدة .

ومن الواضح الآن أن جنوب افريقيا ليست في نيتها على الاطلاق التعاون من أجل تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا . ان مناوراتها قد ظهرت عندما أصدر مجلس الامن القرارين ٤٣١ ، ٤٣٥ (١٩٧٨) باعطاء مساندة ضخمة للمقترحات الغربية ولخطة الامين العام من أجل وضعها موضع التنفيذ لقد أطمأ نظام بريتوريا اللثام عن وجهه الحقيقي عندما تشدد في مطالبته بفرغ ما أسماه بالحل الداخلي على الشعب النامبي من خلال انتخابات زائفة لاقامة حكومة عميلة . لقد أدان مجلس الامن هذه المحاولات للابقاء على الاستغلال الاستعماري والعنصري للاقليم ، وهي تستحق الادانة الشديدة من جانب المجتمع الدولي . وكما جاء في قرار مجلس الامن ٤٣٩ (١٩٧٨) فان قرار جنوب افريقيا بتنظيم الانتخابات في ناميبيا من جانب واحد يعتبر تحديا للامم المتحدة ولسلطة مجلس الامن . ان العملية السياسية غير الشرعية التي من شأنها أن تؤدي الى انشاء جمعية تأسيسية تتحول الى جمعية وطنية ، قد جاءت نتيجة المناورات من جنوب افريقيا على الصعيد الدولي . وقد تحاول حكومة بريتوريا أن تكسب الوقت بتحويل الانظار باعطاء ردود واهنة وغير واضحة للامين العام في اطار جهودها لايجاد حلول وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

أود أن أعبر في هذا الخصوص عن تقدير وفد بلادي للأمين العام كورت فالدهايم على صبره وعمله الشاق وعلى جهوده التي لا تكل والمهارة التي نفذ بها التفويض الذي خوله اياه مجلس الأمن . ان عدم نجاح هذه الجهود يرجع فقط الى تعنت نظام بريتوريا . ان هذا النظام يجب أن يعتبر الآن أنه قد أغلق الباب في وجه قيام الأمم المتحدة بالاشراف على الانتخابات التي تؤدي الى الاستقلال الحقيقي لنا ميبيا . ان الشروط التي لا يمكن قبولها والتي تأخر هذا النظام في تقديمها مثل رصد قوات سوابو في الدول الافريقية المجاورة المستقلة ، لم تكن واردة ضمن المقترحات المخططة الأصلية ، ويجب اعتبارها جهودا متعمدة لنسف أية احتمالات أخرى لنجاح التسوية التفاوضية . اذا بقيت أية أوهام حول حسن نوايا جنوب افريقيا ، فلا بد أن تكون قد تهددت بالموجة الأخيرة من القهر السياسي الموجهة ضد أعضاء سوابو في ناميبيا وبالأعمال العدوانية المسلحة الوحشية ضد اللاجئين النامبيين في أنغولا .

ان وفد بلادي يعتقد أن الرد على السؤال عما يجب علينا أن نفعله بالنسبة الى الموقف الحافني في ناميبيا يمكن أن نجده في الفقرة العاملة ٦ من قرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) . ان تلك الفقرة تنذر جنوب افريقيا بأن اخفاقها في التعاون مع مجلس الأمن والأمين العام في تنفيذ القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ٤٣١ (١٩٧٨) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) سيرغم مجلس الأمن على :
 " أن يجتمع على الفور لاتخاذ التدابير الملائمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الهاب السابع ، وذلك حتى يضمن امتثال جنوب افريقيا للقرارات المذكورة أعلاه " .

ان مجلس الأمن قد أصدر الكثير من الانذارات لجنوب افريقيا فيما يتعلق بالقضايا النامبية في الماضي . ان نظم بريتوريا المتعاقبة عرفت ان هذه الانذارات لن تترجم الى العمل الملموس . وان الانذار الوارد في القرار ٤٣٩ (١٩٧٨) يعتبر أوضح وأقوى انذار وجهه المجلس الى جنوب افريقيا . فاذا فشل المجلس مرة أخرى في اتخاذ اجراءات ايجابية ، مثل فرض العقوبات الشاملة الواردة في الهاب السابع من الميثاق ، فان ذلك لن يعتبر الضربة القاضية الموجهة الى ثقته وسلطته فحسب ، وانما أيضا سيجعل هيئة وسلطة الأمم المتحدة موضع شك .

ان الهدف الجوهرى للأمم المتحدة أن تمنع أى تهديد للسلم والأمن الدوليين ، وأن تتناول انتهاكات السلم . وحتى قبل أن يصل الموقف في ناميبيا الى هذه الأبعاد الخطيرة الراهنة ، فان

غالبية الدول الأعضاء اعترفت بأن هذا الموقف يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلام الدوليين. ان تلك الدول التي وجدت أن من السهل عليها أن تقف الدول صنفًا مخالفًا لا يمكن لها أن تتمسك بموقفها نظرا الى العنف واراقة الدماء في الجنوب الافريقي ، حيث أن المشاكل ، بما في ذلك مشكلة ناميبيا ، مرتبطة ببعضها البعض بصورة وثيقة .

وحتى اذا لم تقع على الأمم المتحدة مسؤولية خاصة بالنسبة الى ناميبيا ، فليس في استطاعتها أن تبقى غير مهالية بالاحتلال القهري والعنصري للاقليم من جانب جنوب افريقيا ، ولسلب موارد الاقليم مما يعتبر بوضوح عدوانا ضد الأرض وضد سكانها . ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتجاهل استخدام جنوب افريقيا لناميبيا كمنطلق لشن العدوان على الدول الافريقية المجاورة وتوجيه ترسانتها العسكرية ، بما في ذلك الأسلحة غير الانسانية كالنابالم ، ضد اللاجئين الناميبيين . أيضا لا يمكن للمنظمة العالمية أن تبقى مكتوفة الأيدي ، في حين أن جنوب افريقيا تشن حربا ضد سواهاو التي أعلن المجتمع الدولي شرعية نضالها التحرري .

ان الموقف في ناميبيا يتعلق بوضوح بالموقف في زيمبابوي الذي اعتبر خطيرا لدرجة أنه يتطلب فرض عقوبات من مجلس الأمن . وكما نعرف جيدا أن جنوب افريقيا ، التي تعتبر أساسا لكل هذه التوترات والمنازعات في الجنوب الافريقي بأسره ، قد انتهكت تلك العقوبات لدرجة أن ايمان سميث لم يتمكن فقط من البقاء في الحكم لمدة ١٣ عاما ، بل أيضا فرض حلا داخليا غير شرعي على شعب زيمبابوي ، وما يزال يواجه العمليات العسكرية الخسيسة ضد الزيمبابويين في داخل وخارج بلدهم ، وضد القادة الحقيقيين لشعب زيمبابوي أي الجبهة الوطنية ، وضد دول المواجهة أي زامبيا وموزامبيق .

ان أعمال العدوان والاراقة المستهتره للدماء ، وانتهاك حقوق الانسان ، والوجود الخطير لعناصر الحرب الباردة والاراقة في الجنوب الافريقي ، وتهديد السلام العالمي وضوحها وتهديدها في الشرق الاوسط مثلا ، حيث أن هنالك نظام حكم ظالم آخر ما يزال يواصل سياسة القهر والاضطهاد ضد شعب تلك المنطقة .

لقد حان الوقت - يقينا - لتوضح الدول الغربية الخمس مدى التزامها بتحقيق حل سلمي وعادل للمشكلة الناميبية .

هناك العديد من التحفظات والتشكيك قد تم الاعراب عنها فيما يتعلق بدوافع واخلاص البلدان الغربية الخمسة في مبادرتها الى فتح باب التفاوض مع جنوب افريقيا . ان اولئك الذين كانوا يفكرون بهذه الطريقة يقولون بأن جنوب افريقيا لا يمكنها أن تستمر في تحديها لسلطة الأمم المتحدة ، اذا عرفت أن الدول الغربية ملتزمة بصورة حقيقية وكاملة بتحقيق تقرير المصير واستقلال ناميبيا تحت سلطة الأمم المتحدة .

ان وفد بلادي يعتقد أن جهود الدول الغربية الخمس تستحق منا الاعتراف . واذا حرمت دولة أو أكثر من هذه الدول ، التي لها حق الفيتو ، مرة أخرى ، المجتمع الدولي من أى عمل تتطلبه حاجات الموقف ، فان موقف تلك الدولة سوف يدينه العالم . ان تواطؤها مع النظم العنصرية سوف يكون واضحا ، وسوف تعتبر مسؤولة عن اطالة معاناة شعب ناميبيا .

ان المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة عن تحقيق تقرير المصير واستقلال ناميبيا لا يمكن أن يتم الا من خلال مجلس الأمن . انني على ثقة من أن الغالبية العظمى للدول الأعضاء سوف تنضم اليها في مطالبة المجلس بأن يجتمع بسرعة وبأن يتخذ التدابير الملائمة لوضع حد للاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا . ان حقائق الموقف لا تترك لنا أى حل بديل آخر سوى الاعتماد والتنفيذ الصارم للتدابير المنصوص عليها في الباب السابع من الميثاق . هذا هو المنهج الوحيد الذي من شأنه أن يرغم جنوب افريقيا على احترام قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا .

السيد فيلالى (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : يسرني بصفة خاصة أن أعبر لكم

عن مدى سعادة وفد المغرب لرؤيتكم ترأسون الدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة والمكرسة لمسألة ناميبيا . اننا على يقين من أنه تحت قيادتكم الرشيدة ، سوف تلهي جمعيتنا آمال المجتمع الدولي وشعب ناميبيا بصورة خاصة ومن أننا سنكون قادرين على التوصل الى حل عادل لتلك المشكلة الأليمة . اننا نلاحظ بمرارة وخيبة أمل أن العمل الذي قامت به منظماتنا حتى الآن عن طريق حلول وسط كان يصعب الوصول اليها لم تفهمه حكومة بريتوريا أو تقدره حق قدره .

وتحديا لارادة المجتمع الدولي ، فان جنوب افريقيا لا تزال تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا ، متحديا لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن والرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية .

لقد اعتقدنا منذ وقت ليس بالبعيد ان بريتوريا سوف تستمع لصوت العقل الذى تنادى به الجهود المتفق عليها للمجتمع الدولي . وفي الحقيقة ، يجب أن نذكر بأن الموقف في ناميبيا قد وصل الى درجة من الخطورة تهدد بعواقب وخيمة ليس فقط لناميبيا لكن أيضا لدول المنطقة . ولقد بدا ان الموقف يتجه نحو حرب اقليمية من شأنها ان تؤدى الى تعقيدات دولية . واعتقادا من مجلس الامن ان هذا الموقف من شأنه ان يؤدى الى خطر محتمل على الامن والسلم في المنطقة فانه قد قرر دراسة مسألة ناميبيا ، التي لم تعد تعتبر مجرد مشكلة متعلقة بتصفية الاستعمار ، لكنها أيضا مشكلة تتعلق بالامن الدولي وبعد الكثير من التدابير المتعاقبة التي تأرجح فيها الشعور بين التوتر والامل ، فان المجلس قد حقق تفاهما بشأن أسس اقتراحات الدول الغربية الخمس من أجل تسوية مشكلة ناميبيا . وكما تدرك ، فان سوابو بروح من المصالحة قد وافقت على هذه المقترحات ، كما ظهر ان جنوب افريقيا قد وافقت عليها أيضا .

لقد وافق مجلس الامن رسميا على هذه الخطة السلمية بقراره ٤٣١ (١٩٧٨) . الذى طالب فيه ، ضمن أشياء أخرى ، الامين العام للامم المتحدة بأن يحدد الترتيبات العملية لتطبيق التسوية السلمية المقترحة للموقف في ناميبيا . ان توصيات الامين العام الواردة في تقريره في الوثيقة S/128271 قد تم التصديق عليها من جانب مجلس الامن بقراره رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . لكن ، بمجرد الموافقة على تقرير الامين العام ، فان جنوب افريقيا قد تراجعت عن موقفها وقدمت تفسيرات غامضة بالنسبة لهذا التقرير ، وعادت الى المناورات التسوية ، وقد أثبتت الاحداث بعد ذلك ان بريتوريا لم تكن صادقة في موافقتها على خطة السلم حيث أنها واصلت تنفيذ مشروعاتها السابقة ، وهكذا فقد نظمت في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ انتخابات تتعارض مع روح ونص التسوية السلمية للامم المتحدة ، متعللة بأن تلك الانتخابات يجب أن تعتبر عملية داخلية من أجل تعيين المسؤولين . ان اجراء تلك الانتخابات والتفسيرات التي قدمت بصدد ها لتؤكد مخاوفنا . ان ليس هناك شك في ان المسؤولين الحقيقيين في ناميبيا يجب ان يعينوا عن طريق انتخابات حرة تنظم تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٤٣٧ (١٩٧٨) .

ان انشاء جمعية وند هوك المزيفة ليشكل في رأينا أول خطوة خطيرة نحو تسوية داخلية .
 وبعد هذا العمل الفردي - الذي اعتبره مجلس الامن معدوم وباطل بموجب قراره رقم ٤٣٩ (١٩٧٨) -
 فان جنوب افريقيا قد سعت الى مواصلة سياسة الاعاقه بهدف التسوية في عملية المفاوضات . وهكذا ،
 فان بريتوريا التي كانت قد وافقت في البداية على أن تتعاون من أجل التطبيق السريع للقرار
 رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الامن قد تراجعت المرة تلو الاخرى عن جميع النواحي الهامة
 في الخطة السلمية وفي ضوء تلك الحيل التسوية والاعلانات الاخيرة للمسؤولين في جنوب افريقيا
 بشأن نقل السلطة التشريعية والتنفيذية لجمعية وند هوك ، فاننا نتساءل عما اذا كانت بريتوريا
 لا تنفذ في ناميبيا وبالتواطؤ مع حكومة سالزبوري عملا مشابهها للعمل الذي أدى الى التسوية الداخلية
 وبالتالي الى اقامة حكومة مزيفة في زيمبابوي . وأيا كان الامر ، فاننا ما تحققنا هذه الخطة فان الامم
 المتحدة سوف تواجه أمرا واقعا . ان هذا الوضع الجديد الذي لا تخفى خطورته الشديدة على أحد ،
 قد يؤدي الى تضيير طبيعة مشكلة ناميبيا ، والواقع ، ان جنوب افريقيا ، التي دأبت منذ انشاء
 الامم المتحدة على تحدى قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، سوف ترتكب أكبر تحد ممكن لمنظمتنا
 اذا ما استطاعت - بعد ان اعلنت قبولها لخطة الامم المتحدة للسلم - ان تقنع الجمعية التأسيسية
 التي منعتها ان تعلن استقلال ناميبيا من جانب واحد . ان المجتمع الدولي لا يمكن أن يفسر
 هذا العمل المزيف ، الا على انه وسيلة تمكن بريتوريا أعني حكومة جنوب افريقيا من استمرار قبضتها
 الاقتصادية ، والعسكرية على اقليم ناميبيا ، وفي هذه الظروف ، فان النتائج التي يمكن التنبؤ
 بها والتي ستنتج عن هذا العمل هي التهديد بعدم الاستقرار وازدياد التدخل الخطير في هذا
 الجزء من افريقيا ، وانما حدث هذا - للأسف - فما هو الدور الذي يمكن ان تضطلع به الامم
 المتحدة مرة أخرى كي تحقق الهدف الذي حددته لنفسها دوما ، ألا وهو قيادة شعب ناميبيا
 حتى الاستقلال ؟

لكن من المؤكد ان الرأي العام العالمي ، ولا سيما الرأي العام الافريقي لن يتفهما الموقف
 السلبي من جانب منظمتنا ازاء هذا الموقف . وفي رأينا ، انه يجب على الامم المتحدة أولا وقبل
 كل شيء ان تقدم المساندة المعنوية والمساعدة المادية والديبلوماسية والعسكرية المطلقة لشعب
 ناميبيا حتى يتمكن من الاستمرار في نضاله الوطني التحرري تحت قيادة سوابو .

وعلاوة على ذلك ، فانه يتعين على جمعيتنا ان تؤكد من جديد قراراتها السابقة وكذلك قرارات مجلس الأمن ، وان تحرص على التطبيق الكامل للمعوقات الاقتصادية التي قررت ضد نظام بريتوريا .

ونحن نعتقد انه يجب على أولئك الذين لهم نفوذ ومصالح اقتصادية في جنوب افريقيا ان يستخدموا كل الوسائل لا قناعها بأن تطلعاتها قد تم تجاوزها ، وان الحل الوحيد الذى يمكن ان يستجيب للمشاعر العميقة لشعب ناميبيا ، وللمجتمع الدولي بأسره هو اقامة ناميبيا حرة مستقلة وموحدة .

ان جنوب افريقيا يجب ان تعترف بالواقع الثابت ، ألا وهو ان أى حل لمشكلة ناميبيا يجب ان يتم عن طريق التفاوض مع منظمة سوابو الممثل الشرعي لشعب ناميبيا ورمز مقاومته . واذا كان لنا ان نسدى أية نصيحة الى جنوب افريقيا ، فاننا نقول لها انه في الماضي القريب كانت هناك قوة استعمارية أخرى قد استخدمت نفس الاساليب والمناورات ، لكنها في نهاية الامر اضطرت الى أن تواجه الحقائق وان تتفاوض مع حركات التحرر التي كانت تحاربها بالقوة المسلحة .

وفي واقع الأمر ما الذى يمكن أن نأخذه على سوابو ؟ لا يمكن أن نتهمها بالثعنات أو بعدم المسؤولية . وفي الحقيقة ان سوابو قد أثبتت دوما نضجها السياسي . وروح من الواقعية ومن المصالحة وافقت على خطة الحل السلمي التي قدمتها الأمم المتحدة ، وهذه الموافقة تعني قبل كل شيء موافقة سوابو على مبدأ اجراء الانتخابات الحرة تحت اشراف الأمم المتحدة . وفي هذه الظروف ما هي الضمانات الاضافية التي يمكن أن تطلبها جنوب افريقيا من سوابو أو من الأمم المتحدة ؟ وأيما كان الأمر فانني أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد مساندة المغرب لسوابو في نضاله من أجل تحرير ناميبيا . ولما كنا ممن نادوا بالتضامن الافريقي فنحن نحرص على أن نعرب اليوم عن مساندتنا غير المشروطة لمطالب شعب ناميبيا الشرعية ونؤكد تضامنا مع دول خط المواجهة التي تعاني من هجمات بريتوريا التي تنتهك سلامة أراضيها وتعرقل نموها الاقتصادي . أود أيضا أن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة ومثله الخاص على الصبر الذى أبدياه حتى الآن في القيام بمهمتهما . وأود أن أعبر عن مدى ادراكنا بتعقد هذه المهمة ونعرب لهما عن مساندتنا .

وفي النهاية أود أن أعرب عن امتناننا وتشجيعنا لمجلس الأمم المتحدة تحت القيادة الرشيدة للسفير لوساكا على العمل الممتاز الذى يقوم به بالنيابة عنا جميعا من أجل مسألة ناميبيا . ان وجود هذا المجلس يذكرنا بالمسؤولية المعنوية والسياسية والقانونية التي تتحملها الجمعية العامة ومجلس الأمن ازاء ناميبيا . وعلى منطقتنا وبصفة خاصة على مجلس الأمن وهو الجهاز المسؤول عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أن يطالب بالتنفيذ السريع والكامل لخطة الأمم المتحدة من أجل التسوية السلمية . وبهذا فانها تكون قد احترمت الالتزام الذى التزمت به وهو تمكين ناميبيا من تحقيق استقلالها وحريتها .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها

الى شخصي .

السيد كارياس (هندوراس) (الكلمة بالاسبانية) : سيدى الرئيس ، كرئيس لوفد

هندوراس أجد نفسي للمرة الثانية مضطرا للتحدث عن الموقف في ناميبيا أمام الجمعية العامة . ان

السنة التي انقضت منذ كلمتي الأخيرة اتسمت بنتائج مخيبة للآمال ، ولكن ، من ناحية أخرى ، قد عززت شعور هندوراس من أجل حل دولي مقبول من أجل تحقيق الاستقلال السريع والحقيقي لشعب ناميبيا .

ان وفد هندوراس كان يعتقد أن الدورة الاستثنائية الخاصة بناميبيا والتي عقدت في أيار/ مايو ١٩٧٨) تعتبر تكليلًا لجهود استمرت سنوات طويلة على الصعيد الدولي ونهاية لكفاح شعب ناميبيا . ان التأييد الذي قدمته الدول لاعلان وبرنامج العمل الخاص بناميبيا كان ، وهذا ما كنا نعتقده ، يجب أن يؤدي في وقت معقول الى استقلال ناميبيا والى احترام وحدة وسلامة أراضيها ، ووضع نهاية لنظام اقتصادي واجتماعي بغيض .

ان خطة الدول الغربية كما تسمى بذلك قد أيدتها القرار ٤٣١ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن . وعلى الرغم من الصعوبات التي كانت متوقعة بالنسبة لتنفيذه الا أن العديد من الدول قد اقترحت مساعدتها لتقديم وحدات عسكرية ومدنية لضمان عملية الانتخابات الديمقراطية التي سوف تؤدي الى تشكيل حكومة تمثل أغلبية في ناميبيا . ومع ذلك وفي كانون الأول / ديسمبر قدمت لنا جنوب افريقيا ردا سلبيا وحاسما وبالتالي فان هذه الانتخابات أصبحت عملية زائفة بهدف اضعاف الصيغة الشرعية على الحل الداخلي برغم ارادة شعب ناميبيا .

ان وفد هندوراس يرى أن العمل السلمي الذي تقوم به الأمم المتحدة في ناميبيا بمساندة المجتمع الدولي قد أحبط من جانب حكومة جنوب افريقيا . ولا يمكن لسلطات بريتوريا أن تقدم أي حجة لتفسير سلوكها حيث انها اشتركت في اعداد خططها لنقل السلطة أثناء زيارة ممثلي الدول الغربية الخمس لمختلف العواصم وبعد ذلك أثناء المشاورات التفصيلية التي دارت في نيويورك من أجل وضع حد لأعمال المقاومة المسلحة في ناميبيا وهي أعمال تعتبر على الدوام ردا على أعمال الارهاب التي تشن ضد الناميبيين . وكنتيجة لرفض التفاوض مع سوابو أو لتفسير تشدد الموقف العام لجنوب افريقيا ضد الأمم المتحدة . ولا يمكننا أن نقبل القول بأن الحل الداخلي يمكن أن يستخدم لانهاء الحرب المدنية بين الفئات وبأنه يعتبر حلا قابلا للاستمرار في المستقبل . ويمكننا أن نعلن بكل موضوعية ان الاقلية البيضاء في ناميبيا لا يمكن أن تفرض سلطاتها على الدوام في ناميبيا . ان سير التاريخ وسير الشعوب نحو الاستقلال لن يقف ، وان نظام الفصل العنصري البغيض الذي أثار

غضبنا وتنديدنا يجب أن يختفي من على وجه الأرض . ان العيش على أساس الظلم والقهر لا يمكن أن يمكن الاقلية البيضاء من العيش في ناميبيا .

ان المجتمع الدولي لديه الفرصة في أن يسمع صوته في افريقيا وبالتالي يجب عليه أن يعيى قواه لكي يدين هذه المناورات الخسيسة . ان استمرار الأزمة في ناميبيا يعتبر تهديدا للسلم والأمن الدوليين وقد تكون له آثار خطيرة لا بالنسبة لافريقيا ولكن بالنسبة لباقي أعضاء المجتمع الدولي .

ان وفد هندوراس قد تابع باهتمام أعمال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ويود أن يختتم هذه الفرصة لكي يشكر رئيسه السيد السفير بول لوساكا من زامبيا وأن يشيد بالجهود المخلصة لاجزائه .

ان المجلس قد درس بعناية مختلف المبادرات والتدابير التي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بها لحل مسألة ناميبيا الخطيرة الناجمة عن رفض جنوب افريقيا المتعننت احترام قرارات الأمم المتحدة المسؤولة التابعة للأمم المتحدة ورغبتها في الابقاء على احتلالها العسكري غير الشرعي للاقليم .

ومن بين تلك الأعمال التي يمكن لوفدنا أن يؤيدها بالتأكيد فاننا نستعري الانتباه السـي التالي : أولا ، توكيد الام المتحدة على أهـميتها كسلطة شرعية في الاقليم ؛ وفي ذلك ينبغـي ان تحصل الام المتحدة على التعاون الفوري والجازم من جانب الدول الأعضاء ؛ ثانيا ، اذانة تعنت جنوب افريقيا في احباط تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ان تقوم باعتداءات مستمرة وفـسير مميزة على الشعب الناميبي والبلدان المجاورة ومظهرة افتقارها التام الى امثالها للمبادئ الواردة في الميثاق . التأكيد من جديد على مساندة ممارسة شعب ناميبيا حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال والمحافظة على سلامة أراضيـه ؛ رابعا ، عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات التي أجرتها جنوب افريقيا من جانب واحد في ناميبيا في كانون الاول / ديسمبر الماضي وبغيتها الابقاء عن طريق عملائها على احتلالها العسكري والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي للبلد وسكانه . خامسا ، اعطاء الأولوية للبحث عن تسوية عادلة لمسألة ناميبيا بالمشاركة الكاملة لسوابو في كل الأعمال والمفاوضات المتعلقة بذلك ، والحصول من جنوب افريقيا في أقرب وقت ممكن على التحرير السريع لهؤلاء القادة والمناضلين الذين مازالوا محتجزين . أخيرا ، يجب على مجلس الأمن أن ينظر على عجل في تنفيذ اجراءات طبقا للفصل السابع من الميثاق ، بالنظر الى خطورة الموقف والمسؤوليات الخاصة التي تتحملها الام المتحدة تجاه شعب ناميبيا .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : منذ خمسة شهور ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بشأن الموقف في ناميبيا لفت الانتباه الى الموقف المتزايد الخطورة في ناميبيا والى ما يجب اتخاذه لضمان ممارسة شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير والاستقلال .

ان استمرار جنوب افريقيا في الاحتلال غير المشروع لنايبيا أد ين باعتباره عملا عدوانيا ضد شعب ناميبيا . ان كل المحاولات لفرض تسوية داخلية مزعومة على ناميبيا واقامة نظام عميل خاضع لجنوب افريقيا قد رفضت . ان تطلعات جنوب افريقيا الى امتلاك الأسلحة النووية والقمع القاسي لشعب ناميبيا وحركته للتحرير الوطني ، منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) والاعمال العدوانية التي يقوم بها النظام العنصري ضد الدول المستقلة قد وصفت بأنها خطر يهدد السلم والأمن الدوليين، وكما نعلم ان هذا يتفق مع الحقائق .

وعلى هذا الأساس ان الجمعية العامة قد أعلنت بصورة رسمية أن رفض جنوب افريقيا الانصياع لقرارات مجلس الأمن وبخاصة القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) جعل من الضروري فرض عقوبات فعلية وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ان القرار يؤكد على أن سوابو هي الممثلة الحقيقية الوحيدة لشعب ناميبيا ، وبهيب بكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم كل عون وتأييد ضروري لمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا في نضالها لتحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية في ناميبيا الحرة .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية بذلت كل جهد ممكن لتشجيع تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وسانددت دون انحراف شعب ناميبيا في نضاله العادل تحت قيادة سوابو . وخلال زيارة لأنغولا وزامبيا وموزمبيق أشار الأمين العام للجنة المركزية ، لحزب الوحدة الاشتراكي لألمانيا ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الألمانية أريخ هونكر الى أن شعوب افريقيا في نضالها المرير يمكن أن تعتمد بصورة ضمنية على الجمهورية الديمقراطية الألمانية . وفي محادثة مع رئيس سوابو سان نجوما أكد أريخ هونكر له :

” . . . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ستواصل بلا هوادة مساندة الاستقلال

الكامل لناميبيا واحترام سلامة ناميبيا الاقليمية ووعده بتكثيف تضامنها وتأييدها لسوابو ” .
ومن مظاهر هذه المساعدة حقيقة أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية خلال العام الدولي لمناهضة الفصل العنصري قدمت لبلدان الجنوب الافريقي كهورة من صور التضامن سلعا قدره ٤ مليون مارك ألماني . ولقد استرشدت ولا تزال تسترشد بلادى في جميع جهودها برفتها الصادقة في مساعدة شعب ناميبيا على التحرر مرة والى الأبد من النير الثقيل للقمع الاستعماري وتحقيق الاستقلال في النهاية .

ويمكن ان يتحقق هذا الهدف فقط من خلال التعاون الكبير مع الممثلين الشرعيين لشعب ناميبيا الذين اعترفت بهم الأمم المتحدة ، وأقصد بذلك سوابو . وان تدرك المسؤولية الكبيرة عن مستقبل شعب ذلك البلد فان سوابو أعلنت عن استعدادها للاشتراك في الانتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة ، كما ولعبت دورا بناء في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ووافقت على تقديم التنازلات الكبيرة . هذا هو النهج الذي سارت عليه سوابو بالرغم من أنها كانت مرفمة من البداية على أساس تجربتها المريرة على أن ترتاب أقصى الارتياب التوكيدات المفاقة للعنصريين على أنهم سوف يقبلون

بخطط الأمم المتحدة لاجراء انتخابات ديمقراطية في ناميبيا . ان الحقائق التالية تظهر مدى صحة تلك الشكوك والريب : ان العنصريين بدلا من سحب قواتهم من ناميبيا ، كثفوا فعلا قوتهم العسكرية هناك . وبدلا من أن يطلقوا سراح المعتقلين فان عدد المعتقلين قد زاد فعلا . وارتكبوا المزيد من أعمال القتل والارهاب وزادوا من عدوانهم على الدول المجاورة المسالمة . وان أقرب مثال على هذا في سلسلة الاعتداءات ذلك العدو ان ضد أنغولا الذي وقع في الاسبوع الماضي . وبدلا من الاعتراف بسلامة ناميبيا الاقليمية التي تشتمل على خليج والفس فان العنصريين حولوا خليج والفس الى نقطة وثوب تهدد ناميبيا المستقلة . وبدلا من ان يضعوا حدا لاحتلالهم فير المشروع فانهم يحاولون ، بمساعدة ما يسمى بالجمعية الوطنية من العملاء الفاسدين ، ادامة نظام القهر الذي يمارسونه . وبدلا من أن يلغوا قوانين الفصل العنصري ، فانهم يطبقونها بشكل أعنف يخضعون السكان لها .

وفي كثير من أجزاء البلد توجد أحكام عرفية حقا .

وفي كل يوم بذلت فيه الجهود لحل المشكلة ، عن طريق المفاوضات ، وهي الجهود التي أثبتت عقمها ، ينشئ برهان آخر على حقيقة ان النظام العنصري لا يزال يظلم بقدميه حقوق الانسان ويحول دون شعب ناميبيا وتحقيق استقلاله ، ويمارس القمع الدموي لكفاحه التحرري .

ويمضي شهر اثر شهر، ولا تنجح المفاوضات، وبذلك يكسب العنصريون وقتا كي يتمربوا من قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن ، وليحولوا دون الوصول الى حل سلمي حقيقي . وهم يريدون زرع نظامهم الصنيع ويصعدون الارهاب ضد الشعب ، ويسود الانطباع في بعض الأحيان أنه خلال المباحثات يغيب عن الأذهان أن جنوب افريقيا هي السلطة المحتلة بينما تمثل (سواهو) الشعب المضطهد المناضل من أجل حريته . لقد لقيت بريتوريا تشجيعا يكاد يكون صريحا لتجرى ما يسمى بالتسوية الداخلية في ناميبيا ، وهي تسوية مشابهة لما حدث في روديسيا الجنوبية .

ان حكومة جنوب افريقيا لا تخفي اغتباطها برغبة بعض الدوائر في الولايات المتحدة وبريطانيا في رفع العقوبات عن النظام العنصرى القائم في روديسيا الجنوبية والاعتراف بالحكومة التي هي صنيسة الاستعمار الجديد هناك . ان الأعمال العدوانية التي ترتكبها جنوب افريقيا ، والتي تنطلق من أراضي ناميبيا ضد الدول المجاورة المستقلة ، الى جانب الأعمال العدوانية لروديسيا الجنوبية ، قد زادت من خطورة الوضع في المنطقة . فبعد أن أعلنت جنوب افريقيا مبدأ انشاء تجمعات ممن الدول أخذت تدعي بالمطالبة بفرض هيمنتها وهو ما تحاول تحقيقه بانشاء أنظمة عميلة لها في ناميبيا وروديسيا الجنوبية . وعلاوة على ذلك ، فان بيانات العنصريين لا تترك مجالاً للشك في أن هدفهم هوأن تدخل في تلك الكتلة دول أفريقية حرة ، وذلك من خلال تلك السياسة التاريخية المشهورة الرامية الى الاجبار على تحقيق الاتحاد . ان هذا كله يزيد من شدة اعتماد الصراع في افريقيا ، الذى طالما شكل تهديدا دائما للسلم والأمن الدوليين .

ان الدوائر الامبريالية تكرر دون كلل أن جهود بعض دول حلف الأطنطي تستهدف تحقيق ما يسمى بالتسوية السلمية . وأنها ليست الا مساعي تقوم بها دول محايدة ليست طرفا في النزاع من أجل انقاذ ناميبيا . والواقع أن الصورة نقيض ذلك تماما ، فدراسات الأمم المتحدة ، التي تقدمت بها اللجنة المعنية بالمؤسسات عبر الوطنية ، والتي تتعقد الآن ، قد أثبتت أن عدد الشركات التي لها استثمارات رأسمالية ومصالح في جنوب افريقيا قد تزايد من ٦٢٣ ١ في عام ١٩٧٤ الى ١٨٨٣ في العام الماضي . وفي خلال الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٧٨ وحدها ذكرت الدراسة أن عدد الاحتكارات الامريكية العاملة في المناطق التي يسودها الفصل العنصرى - قد تزايد بنسبة ١٠ في المائة . ويتضح من التقارير التي قدمت في آذار/مارس الماضي الى لجنة الأمم

المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى ، ان ٣٨٢ مصرفاً تابعاً للدول الامبريالية قد اقضت النظام العنصرى في جنوب افريقيا منذ عام ١٩٧٢ حتى نهاية ١٩٧٨ مبالغ تقدر بـ ٥٠ بليون دولار . وتتصدر هذه المصارف مصارف جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وسويسرا . كذلك فان اجهزة الصحافة لمؤسسة (سبرنجر) في جمهورية المانيا الاتحادية لم تخف تعاطفها مع العنصريين البيض في ويندهوك الذين انتهجوا صفحة من كتاب الفاشية الهتلرية . والتعاون بين احتكارات دول حلف الاطلنطي وجنوب افريقيا ، في المجال النووى ، وعلى أشده ، كما تبين ذلك من الحلقة الدراسية للامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى فيما يتعلق بالتعاون النووى مع جنوب افريقيا .

ان ما يحدث ليس ما يدعى بانه تسوية سلمية . ولا هو نموذج من نماذج الخلاص . . ان ما يحدث هنا هو تحقيق استخلاص الارباح الاحتكارية وخلاص مناطق النفوذ الامبريالية وامتيازات الاستعماريين البيض . وفي ذلك يكمن السبب الحقيقي وراء السرعة المحمومة التي حاولت بها بعض الدوائر اعداد خطط لتسوية من وحي الاستعمار الجديد ونظمت مناورات مختلفة لعرقلة الحسل الحقيقي لمشكلة ناميبيا ، مشوهة قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) . وهناك ثمة محاولات للتأكيد أن السؤال الأساسى هو ما اذا كان يجب أن تحل مشكلة ناميبيا سلمياً أو أن تحل بلفة الحرب . ورغم ان هذا التفسير للوضع له دلالة في حد ذاته الا انه لا يتطرق الى جوهر المشكلة . فالمهم هنا هو الغرض المقصود . فاذا كان الهدف هو تحقيق الاستقلال والحرية في ناميبيا ، اذن وجب على جنوب افريقيا ان تغادر هذا البلد . اما اذا كانت الدولة المحتلة لا تريد الخروج فعندئذ يجب اجبارها عليه واستخدام كل السبل الممكنة المتاحة لحركة التحرر والمجتمع الدولى ، من اجل ذلك وهذا أمر منطقي* .

وبذلك فأى طرف لا يريد تطبيق وسائل الامم المتحدة التنفيذية وفقاً لميثاق الامم المتحدة لا يرغب في أن تنشأ ناميبيا مستقلة ويسعى الى اغراض اخرى . ان الدوائر التي تساند جنوب افريقيا تريد أن تقوض دور (سوابو) ، وتحاول ايضا النهوض بالهبة الدولية للتجمعات الصنعية في ناميبيا التي اقامتها بريتوريا بدون وجه حق . وتتحمل تلك الدوائر ، مثل نظام جنوب افريقيا العنصرى مسؤولية اجراء انتخابات في ظروف مشكوك فيها للغاية .

* تولى الرئاسة السيد اوركيها (السلفادور) .

ان وفد جمهورية المانيا الديمقراطية على يقين من أن قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ هو الأساس العام لحل مشكلة ناميبيا . ومعنى هذا هو انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا ، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وضمان حق شعب ناميبيا في تقرير مصيره والسيادة الإقليمية لبلده . اننا نساند (سواهو) ، وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . ان (سواهو) لا تقف وحدها في نضالها المرير . ان كل القوى التقدمية في العالم ترتبط معها بصلات التضامن الوثيق . لقد حدث ازدياد ملموس في سلطتها الدولية وقدرتها القتالية . وبالطبع اجبرت سواهو - في ظل المناورات العنصرية والامبريالية على - تصعيد نضالها المسلح المفروض عليها . ان النضال من اجل التحرر في ناميبيا وزمبابوى قد دخل مرحلة حاسمة . ان الانظمة العنصرية لم تعد قادرة على الابقاء على اشد اشكال تنفيذ سلطتها الحالية . ان القضية الرئيسية اليوم هي : هل ستتجح هذه الشعوب في تحقيق الاستقلال الحقيقي ، ام انه ستفرض عليها حلول مزيفة عليها الاستعمار الجديد ؛

وليس من شك في أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولية كبيرة في هذه الاجراءات . وينبغي عليها أساسا ومن خلال اتخاذ اجراءات عاجلة أن تحول دون تدهور الموقف الخطير الذي درجة أكثر مما هو الآن في الجنوب الافريقي . كما يتعين عليها أن تخدم قضية استقلال شعب ناميبيا وتحريره . وهذا واضح في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ويجب أن نسير على هذا النهج . ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا اذا ما تزايد الضغط على جنوب افريقيا . ان ميثاق الأمم المتحدة يكفل اجراءات مناسبة في هذا الصدد . ان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يود أن يؤكد في اصرار على أن العقوبات الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، يجب أن تفرغ على جنوب افريقيا ، وهو الأمر الذي نادى به القرار ٣٣ / ٨٢ للجمعية العامة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

السيد بويلا (بنن) (الكلمة بالفرنسية) : ان استئناف الدورة ٣٣ للجمعية العامة لمناقشة مسألة ناميبيا يأتي في وقت يدخل فيه نضال شعب ناميبيا الباسل تحت القيادة الحاسمة لسوابو ، في مرحلة حرجية يضاعف فيها أعداء افريقيا الخداع والمناورات وتنفيذ جميع الخطط التي تستهدف الاضرار بالاستقلال الحقيقي لشعوب الجنوب الافريقي . لهذا ، فإن المداولات الجارية في الوقت الراهن يجب ان تحلل هذا الموقف بكل ما ينطوي عليه من تعقيد لكبي يتسنى للمجتمع الدولي الذي يتحمل مسؤولية قيادة شعب ناميبيا حتى تحقيق استقلاله النهائي ، اتخاذ الاجراءات الواجبة للحفاظ على الحقوق المشروعة لشعب ناميبيا ، وتمكينه من ممارسة حقوقه الثابتة في تقرير المصير والاستقلال . ولا يساور وفد بلادى شك في انكم ستتمكنون من قيادة مداولاتنا بالموضوعية والكفاءة اللازمين تحقيقا للنتائج المنشودة والباعثة على الرضا .

ان ثورة بنن ، منذ قيامها ، تدرك جيدا انها حلقة في سلسلة الثورة الافريقية الكبرى . ومن ثم ، فان كل ما يتعلق بالحرية واستقلال الشعوب الافريقية يعينها على نحو مباشر . ان الاهتمام الخاص الذي توليه ثورتنا الديمقراطية والشعبية للاحداث الخطيرة التي تقع في الجنوب الافريقي وفي ناميبيا ، بصفة خاصة ، لا يمكن أن تثير دهشة أحد . لقد أعرب وفد بلادى ، بوضوح ، عن موقفه بشأن مسألة ناميبيا أثناء مداولات الجمعية العامة ، ومجلس الأمن . وكنا قد اعرينا عن تشككنا العميق ازاء المبادرة الدبلوماسية للقوى الغربية الخمس الاعضاء في مجلس

الأمن آنذاك ، وهي المبادرة التي كانت تستهدف كسب الوقت وتحويل اهتمام افريقيا عن المشكلات الحقيقية ، وتصفية سوابو سياسيا وعسكريا .
وعندما ندد وفد بنن ، في ذلك الوقت ، بالاستراتيجية الميكيا فيلية فقد أطلق عليه كل الصفات ، وقيل اننا متعننون أو راديكاليون . ولكن اليوم ، فان الجميع بما فيهم من فقدوا البصيرة السياسية قد اصبحوا يتفهمون ، بوضوح ، مناورة القوى الغربية ، وعملائها العنصريين في بريتوريا . وتشير جميع الدلائل الى أن الخطة الميكيا فيلية التي أعدتها بمهارة القوى المبريالية مع عملائها ، على وشك ان تتحقق . ان جنوب افريقيا تتحدى الرأي العام العالمي . وفي الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات من أجل ايجاد حل سلمي لمشكلة ناميبيا ، فانها قامت - من جانب واحد - باجراء انتخابات زائفة في ناميبيا في كانون الاول / ديسمبر الماضي . وهي تستعد الآن لكي تعطي للجمعية التأسيسية المزعومة السلطات التشريعية ، والتنفيذية .

وهكذا ، فان هناك خطرا حقيقيا يهدد شعب ناميبيا ، وهو أن يفرض عليه حل داخلي على فرار حل روديسيا ، واقامة حكومة مزيفة تخدم نظام بوتا ، والمصالح الامبريالية الدولية .
ان نظام الاقضية الفاشي في جنوب افريقيا سيكون قد حقق بذلك حلمه وهو اقامة حزام أمن حول جنوب افريقيا يشمل النظم العميلة في روديسيا وناميبيا و " بعض الدول الافريقية في المنطقة ، التي ترتبط بها اقتصاديا . وهذا على حد قول السيد بوتا نفسه .
وفي الشهر الاخير ، علم المجتمع الدولي بسخط ان العنصريين في سالزبورى وعملائهم قد قاموا بعملية انتخابات مزيفة . وأعرب عن أمله في ألا يعترف بأية حكومة تسفر عنها هذه الانتخابات . ولكننا نعبر عن قلقنا ازاء الضغط الذي تمارسه بعض الدوائر الرجعية والامبريالية ، في الولايات المتحدة ، وانجلترا من اجل الاعتراف الرسمي بهذا النظام غير القانوني .
ومنذ أن تقلدت حكومة المحافظين الحكم في بريطانيا ، فانها تقوم بمبادرات مؤسفة ومستمرة من أجل تمهيد الطريق لهذا الاعتراف بحكومة موزوروا المزيفة . والا ما الذي يعنيه تعيين ممثل دبلوماسي لها في سالزبورى ، وما الذي تعنيه كل هذه الاتصالات الرسمية التي تدور بين حكومة السيدة تاتشر ، ونظام سالزبورى غير الشرعي ؟ ولماذا تتردد بريطانيا ، وهي الدولة القائمة بالادارة ، ازاء العمل السياسي غير المشروع الذي يقوم به هذا النظام غير الشرعي ؟ هل نحن في

حاجة الى جهد كبير لكي نثبت عدم شرعية هذه الانتخابات وهذه الحكومة ؟ وكذلك ، فانه في الولايات المتحدة ، وعلى الرغم من مساعي المجموعة الافريقية في نيويورك وواشنطن ، تضاعف الدوائر الرجعية من ضفطها من اجل رفع العقوبات التي قررهما مجلس الامن ، الذي تشترك فيه الولايات المتحدة وبريطانيا كعضوين دائمين . ان العمل فير الشرعي من أجل الاستقلال المزعوم فسي روديسيا الجنوبية يشجع جنوب افريقيا في اصرارها على تنفيذ مخططها ، وعلان الاستقلال من جانب واحد ، وهم عملاء التحالف الديمقراطي لتيرنهول في ناميبيا .

وعلاوة على ذلك ان كل الدلائل تجعلنا نخشى هذه النتيجة المؤسفة . ان بريتوريا وهي تتحدى تحدي صارخا كل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الوثيقة الصلة مازالت تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا وتزيد من قواتها العسكرية هناك التي وصلت الى ٧٠٠٠٠ جندي تقريبا ، ومن هذه القواعد في هذا الاقليم تقوم بالأعمال العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة لاجبارها على التخلي عن مساندتها لحركات التحرير الوطنية .

وبالإضافة الى ذلك ، فان بريتوريا قد حشدت جيشا ضخما على طول حدودها مع أنغولا ، وهو يشكل خطرا مستمرا على الاستقرار والأمن وسلامة أراضي هذا البلد .

ان الموقف الذي أنشأه في ناميبيا العنصريون الحاكمون في بريتوريا قد أصبح بذلك موقفا متفجرا ويهدد السلم والأمن الدوليين . ان الدول الافريقية المستقلة ، ولاسيما دول خط المواجهة وحركات التحرير في جنوب القارة الافريقية - الجبهة الوطنية ، منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) والمجلس الافريقي الوطني - لن توافق أبدا على الانصياع الى أوامر النظم العنصرية في بريتوريا وسالزبورى . واذ لم يتم التوصل الى حل مرض حقيقة ، يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لشعب ناميبيا على وجه السرعة ، فان هذا الموقف المتفجر قد يتحول الى حرب شاملة ، لا يكون الافريقيون مسؤولين عنها . ولذلك فقد حان الوقت للمجتمع الدولي بأن يقوم بعمل ما . ولمدة أكثر من عامين فان القوى الامبريالية قد دعت الى المفاوضات المزعومة مع جنوب افريقيا وسوابو " وجميع الاطراف المعنية " ، على أساس ما أطلق عليه " الخطة الضريبة من أجل تسوية سلمية " . وبينما قبلت سوابو هذه الخطة - بالرغم من عيوبها - بتوضيحات جمة وقبلتها دول خط المواجهة الافريقية ، فان نظام فورستر الذي قبل هذه الخطة أحيانا ، ورفضها أحيانا أخرى استفاد من هذين العامين من " المفاوضات " ، بالتواطؤ مع القوى الامبريالية ، التي قدمت له كل المساعدات المالية ، والعسكرية والدبلوماسية اللازمة من أجل دعم موقفه في الاقليم . وقد قام باعتداءات متكررة ضد أنغولا ، وزامبيا وبوتسوانا بهدف القضاء على مناضلي سوابو وإثارة الصعوبات في وجه البلدان التي تساعدهم لاجبارهم على القبول بالأمر الواقع .

اذا كانت جنوب افريقيا قد تمكنت حتى الآن من تحدي المجتمع الدولي بمثل هذا الصلف رافضة تطبيق مختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تستهدف فقط إيجاد حل سلمي

لهذه المشكلة ، فانها فعلت ذلك بفضل مساندة وتشجيع سادتها ، القوى الامبريالية الغربية . فهل يجب أن نكرر أن جنوب افريقيا لا تستطيع أن تفعل شيئا بدون المساعدة الاقتصادية والعسكرية المكثفة من الامبرياليين . انها ما كان يكتب لها البقاء أبدا هي أو نظام سالزبورى لو كانت احترمت وطبقت بصرامة العقوبات المفروضة ضدها من جانب كل البلدان ولاسيما البلدان التي لها علاقات اقتصادية كبيرة والتي تتعاون معها عسكريا . والآن فان القوى الغربية لا يمكن أن تستمر في المماثلة ، ويجب أن تضع حدا للنفاق وأن تدرك أن مصالحها في المدى البعيد تكمن في الصداقة وفي التعاون مع الشعوب الافريقية وليس في المساندة العمياء للعنصريين في بريتوريا وسالزبورى ، الذين سيهملهم التاريخ ان آجلا أو عاجلا .

وقد حان الوقت الآن لتدرك الدول الخمس الغربية الكبرى أنها لا يمكن أن تستمر في العمل على الاخفاق الكامل لمبادئها الدبلوماسية اذا لم ترد السماح للموقف في ناميبيا بأن يتدهور أكثر من ذلك .

ان القوى الغربية ، اذا كانت تحدها ارادة حقة من أجل التعاون مع افريقيا ، وفقا لمبدأ تبادل المنفعة ، فانها يجب أن تساند عمل المجتمع الدولي من أجل التطبيق الفعلي للأحكام والاجراءات الواردة في القرارات العديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن . أما المجتمع الدولي ، فانه يجب أن يؤكد من جديد تضامنه وأن يزيد من مساعدته لشعب ناميبيا ولسوابو ، الممثلة الحقيقية والوحيدة التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، في نضالها العادل من أجل الحصول على تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقي . وقد حان الوقت لتؤكد الأمم المتحدة من جديد مسؤوليتها في هذا الصدد وأن تتخذ على وجه السرعة الاجراءات الكفيلة باجبار نظام الأقلية العنصرى لبريتوريا على الانصياع لقرارات منظمته . ان مساندة عمل المجتمع الدولي في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها شعب ناميبيا تكمن في أن نطالب ونؤيد تطبيق الاجراءات الواردة في الفصل السابع من الميثاق ضد افريقيا الجنوبية ولاسيما العقوبات الاقتصادية الشاملة ، وهذا هو الطريق الوحيد لتجنب الكارثة في ناميبيا وتدويل هذا النزاع الكولونيالي الاقليمي ، وهو السبيل الوحيد لمنع نظام الأقلية العنصرى لبريتوريا من أن يتغلب على المجتمع الدولي ، وهو أيضا الطريق الوحيد الذي يسمح لمنظمتنا بأن تضطلع بدورها كحامية للأمن والسلام الدوليين .

ان وفد جمهورية بنن الشعبية مقتنع بأنه يفضل الساندة الفعلية للمجتمع الدولي ، وبفضل نضال سوابو المسلح ، فان انتصار شعب ناميبيا والأغلبية في جنوب افريقيا حتمي . ونود هنا ان نشيد بصفة خاصة باصرار سوابو وجهودها الدائمة من أجل التغلب على العقبات العديدة التي تواجهها على طريق الاستقلال والحرية . وان جمهورية بنن الشعبية ، التي تنفذ بانتصار الثورة الديمقراطية والشعبية ، تتضامن كلية مع نضال شعب ناميبيا ، وهو النضال الذي سنستمر في تأييده بكافة السبل وبأية تضحيات . اننا مستعدون للثورة ومستعدون للانتاج والنضال مستمر .

السيد لوبيز (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : ان اصرار نظام بريتوريا العنصرى على محاولته بطريقة تعسفية تقرير مصير شعب ناميبيا ان يعزز احتلاله غير المشروع ووجوده في اقليم ناميبيا يضطرنا ان نجتمع من جديد رغبة منا في أن نجد حلا لحدى المشاكل المعقدة التي تعتبر من المشاكل المشينة التي عرفها تاريخ العلاقات الانسانية . ولا يمكننا الا أن نكرر هنا موقفنا الذي أوضحناه بالتفصيل في العديد من المحافل . وبالنظر الى أن موقف فنزويلا تجاه مسألة ناميبيا معروف للجميع وحاسم ، فاننا سوف نقصر أنفسنا على الاحداث الاخيرة التي حدثت في ناميبيا نتيجة للاجراءات التي لا يمكن قبولها والتي اتخذتها جنوب افريقيا في هذا الاقليم والتي تدفع بكل الجنوب الافريقي الى حافة نزاع دولي واسع الأبعاد . اننا نجد أنفسنا أمام موقف صعب للغاية ، لان مقررات الامم المتحدة موضع اذراء وسخرية من جانب حكومة الفصل العنصرى وبالأخص مقررات مجلس الامن . ويرجع موقف التحدى هذا الى تواطؤ مجموعة من البلدان التي مكنت جنوب افريقيا من أن تبقى على احتلالها غير المشروع بصفة دائمة ومن حرمان شعب ناميبيا الحقيقي من حقه في تقرير المصير ، وكذلك حرمانه من التمتع بحقوقه الانسانية الاساسية جدا وحتى من موارد الطبيعية التي يمتلكها شرعا .

ان الاحداث الاخيرة التي حدثت نتيجة للانتخابات غير الشرعية التي تمت في كانون الاول / ديسمبر الماضي بطريقة فردية من جانب النظام العنصرى بهدف انشاء ما يسمى " الجمعية التأسيسية " تشير قلقنا الشديد . وقبل هذه المناورات فان فنزويلا كعضو في مجلس الأمن قد صوتت لصالح القرار ٤٣٩ (١٩٧٨) الذى اعتمده المجلس في كانون الاول / ديسمبر الماضي والذى يدين قرار حكومة جنوب افريقيا بالقيام باجراء هذه الانتخابات التي اعتبرها مجلس الأمن باطلة وكأنها لم تكن . ولا يمكننا ان نقبل عملية تتم في ناميبيا من جانب واحد دون اشراف ورقابة الأمم المتحدة . ولكن للأسف ان الاجراءات التي اتخذتها جنوب افريقيا قد نفذت بالفعل واحبطت جميع جهود التسوية الموجهة في الخطة التي قدمتها سابقا الدول الغربية الخمس في مجلس الأمن والتي تستند الى المبادئ الواردة في القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) التي لاقت دعما من هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى أيدته فنزويلا ايضا .

ان احداثا جديدة قد كشفت عن رغبة بريتوريا من تجاهل خطط الامم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا . ان محاولات حكومة جنوب افريقيا لمنع ما يسمى بالجمعية التأسيسية لوند هوك سلطات تشريعية وتنفيذية لا يمكن الا ان يثير تعجب المجتمع الدولي وفضبه . ويبدو من الظروف الحالية ان جنوب افريقيا تميل الى احباط اى جهد للتوصل الى تسوية تفاوضية بالقيام بتصرفات فردية وبدون اجراء المشورة ، وبالتالي فلا يوجد اى خيار سوى مواصلة الكفاح المسلح الذى تتولاه طيلة سنوات كثيرة حركة الغالبية في ناميبيا وهي سوابو . ان دعم هذه الحركة يجب ان يعطى دفعة اكثر حسما من جانب الامم المتحدة تقود الى التطبيق الصارم للعقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق والتي يتوخاها القرار ٣٣ / ١٨٢ باء الذى اعتمده هذه الجمعية في الخريف الماضي . ولسنا في حاجة الى القول ان هذا القرار الاخير قد ايدته بلادى .

ان فنزويلا ، كعضو في مجلس الامم المتحدة لناميبيا وهو السلطة الشرعية المسؤولة عن ادارة الاقليم ، تنضم الى جميع شعوب وحكومات العالم التي تطالب بالافراج الفورى عن المواطنين النامبيين الذين اعتقلهم نظام الفصل العنصرى الظالم . وبمناسبة هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة ينبغي علينا ان نتكاتف في تولي مسؤولياتها الجماعية نظرا الى مأساة ناميبيا والا نترك هذه الفرصة تمر دون ان نعتمد القرارات الحاسمة التي

سوف تمكن شعب ناميبيا من تحقيق الاستقلال الحقيقي ، دون أية سيطرة اجنبية وأن يمارس حقوقه الشرعية وفقا لحكام القرار ١٥١٤ (د-١٥) .
واخيرا فاننا نشعر بقلق عميق على ميل بعض الحكومات الى ان تتهاون مع النظم العنصرية .
ان هذا الميل قد يؤدي بنا الى مجابهة مع القارة الافريقية وقد يؤدي الى احداث لا يمكن توقعها ولا نرغب فيها . ان دور الامم المتحدة والاسلوب الذي تهمل به بعض البلدان الامم المتحدة بصورة منتظمة تدل ان من نيتها ان تحل المشاكل خارج منظمتنا ، منافسة في ذلك فرنسا من الاقتراح الذي تقدمت به داخل الامم المتحدة .

ان فشل الخطة الغربية التي وافق عليها مجلس الأمن والتي ايدتها فنزويلا والتي تعتبر ثمرة حسن النية لا يمكن ان تصبح دليلا على الاعتبار القليل الذي تبديه بعض البلدان للامم المتحدة وللالتزامات التي اخذتها هذه البلدان على عاتقها حيال الامم المتحدة ، الأمر الذي يؤدي الى انتفاخ التشكك العلني في منظمتنا والى توجيه الصحافة الغربية لانتقاداتها لها والذي يؤدي الى انتفاخ بعض البلدان بالمصالح الاقتصادية التي تهتم في الحقيقة اصداقا ومؤيدي جنوب افريقيا وسياسة الفصل العنصري البغيضة في الجنوب الافريقي .

أود أن أعلن هنا ان فنزويلا قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.37 الذي وزع الآن .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد أخذت الجمعية علما بان فنزويلا قد انضمت الى المشاركين في تقديم مشروع القرار .

السيد فوم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة قد اجتمعت مرة اخرى للنظر في قضية ناميبيا . انها دورة يتعين بمقتضاها على الامم المتحدة ان تؤكد مرة اخرى على مسؤولياتها تجاه ناميبيا وتصميمها على الوفاء بالامانة المقدرة حتى يتحقق الاستقلال والحرية لشعب ناميبيا . ان هذه المسؤولية وهذا الالتزام للمجتمع الدولي امران هامان جدا على ضوء الظروف التي تسود الاقليم الدولي . ذلك ان الجمعية العامة تتعقد في فترة وصلت فيها المفاوضات التي ترمي الى تحقيق تسوية وفقا للقرار ٣٨٥ (١٩٧٦) الى طريق مسدود بسبب تعنت نظام القلة العنصرية في بريتوريا . لذلك فليس انسب من هذا الوقت لانعقاد الجمعية العامة .

اننا نرحب بهذه الدورة آملين اننا ان نعيد تقييم جهودنا فاننا سنستعرض آمالنا العاضية وتوقعاتنا في المستقبل التي من الواضح انها احبطت . وعلينا ان نعيد تعبئة مواردنا من اجل السير في طريق عملي لتوفير الاستقلال الحقيقي لشعب ناميبيا .

ان وفد بلادى يعتبر ان هذه الدورة تتعقد في وقت تواجه فيه الأمم المتحدة تحديا من أكبر التحديات التي واجهتها ذلك ان ارادة المجتمع الدولي التي يعبر عنها الجهد الجماعي للأمم المتحدة عليها ان تواجه التحديات التي يشكلها النظام العنصرى لجنوب افريقيا . انه تحدى يهدد الثقة بمنظمتنا باعتبارها وسيلة فعالة للنهوض بالسلم والأمن الدوليين . ان وفد تنزانيا يأمل مخلصا في أن الجمعية العامة سوف تستجيب لهذا التحدى باتخاذ اجراء مناسب .

لقد شهد العاوان الماضيان جهودا متضافرة للتوصل الى تسوية لقضية ناميبيا عن طريق المفاوضات . ويتأييد سوابو لمبادرة الدول الغربية الخمس في هذا الاتجاه فان سوابو ، بمساندة منظمة الوحدة الافريقية كانت تدرك مسؤولياتها وهي أن تبذل قصارى جهدها وأن تبحث عن كافة السبل الممكنة لكي تحقق تحرير ناميبيا بأدنى قدر ممكن من الدم المهرق والعذاب والتضحيات . وخلال هذه الجهود لم يخامر سوابو ولم يخامرنا نحن ممن ساندناها أى شك في بواعث جنوب افريقيا وخدماتها وتلاعبها . ومع ذلك فلقد ساروا في طريق المفاوضات مخلصين آملين في أنه رغم التعنت المعروف لجنوب افريقيا فان تلك الحكومات الغربية ذات العلاقات الاقتصادية الواسعة بذلك النظام سوف تستخدم تأثيرها الكبير على بريتوريا لكي ترغم السلطات هناك على الامتثال لقرارات الامم المتحدة وبصفة خاصة للقرار ٣٨٥ (١٩٧٦) .

وان سرنا في هذا الطريق فاننا التزمنا بصورة رسمية بمشال المفاوضات وبذلك التزمنا بحل أقل عنفا للمشكلة . وأدركنا - كما هو واضح حقا - انه باتباع هذه المشال ان من المحتم القيام بالتنازلات . وكنا مستعدين لدفع ذلك الثمن لأننا اقتنعنا أن الحل السلمي الذي يضمن الحرية والاستقلال الحقيقيين يستحق القيام بهذه الجهود . وفي الواقع ، فان سوابو استمرت فسي المفاوضات رغم الهجمات المجرمة التي مارستها جنوب افريقيا ضد المدنيين في ناميبيا وضد المناضلين من سوابو ، وكذلك رغم العدوان البربري المتكرر المقترف ضد دولتي المواجهة لزامبيا وانغولا . ولكن ظلت جنوب افريقيا تتحدى ارادة المجتمع الدولي بل وتتحدى الدول الغربية التي بادرت الى الاقتراح الذي تمثلت ذروته في تبني قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن سخرية الأمور ان هذه الدول الغربية بالذات هي التي لا تزال تقدم العون الضخم لنظام جنوب افريقيا ، وبذلك توفّر لبريتوريا وسائل الابقاء على تعنتها وتحديها .

ومما يدعو الى مزيد من الانزعاج حول التطورات الاخيرة في ناميبيا السلوك العام وموقف الخداع الذي تمارسه جنوب افريقيا ازاء عملية التفاوض ، فبينما تدعي جنوب افريقيا انها مستعدة للتفاوض تقوم بتعزيز حكمها القمعي في ناميبيا . ولقد استخدمت المفاوضات لتغطية ما يسمى " بالحقائق الجديدة " أو " الوقائع الجديدة في المنطقة " .

وبعد الدورة الاستثنائية التي انعقدت في العام الماضي بزمن وحيز عين النظام العنصرى " اداريا عاما " . وعلى اثر اعتماد مجلس الامن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى أنشئت بمقتضاه مجموعة الامم المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال التي سوف تعد وتجرى الانتخابات تحت اشراف الامم المتحدة ومضت جنوب افريقيا في انتخاباتها التي أجريت من جانب واحد . ونتيجة لهذـه الانتخابات تشكل ما يسمى بالمجلس التأسيسي أو الجمعية الوطنية . ومن الواضح ان النظام العنصرى يواصل اعطاء سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة لذراع القمع هذه القائمة على تلك الانتخابات غير المشروعة المزيفة . وسوف يستمر استخدام هذه الذراع كستار من الدخان الذى يخفي وراءه قمعه الوحشي . والواقع ان الاحداث التي تتكشف أمام ناظرينا في ناميبيا الان تشابه الى حد مذهل مؤامرات نظام الاقلية لسميث في سالزبورى . انه طريق واضح لاقامة " تسوية داخلية " ماثلة ما هي العملية لتحويل ناميبيا الى بانتوستانات . لذا فمن واجب الجمعية العامة ان تضع حدا لهذـا الموقف ، قبل أن نواجه مرة أخرى باعلان للاستقلال من جانب واحد في ناميبيا يقوم به صنائع جنوب افريقيا .

ان المحاولات الرامية الى ترجمة خطة الامين العام الى عمل من خلال مجموعة الامم المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال قد أخطتها مرارا وتكرارا التقلبات والتكتيكات الخادعة لبريتوريا من خلال حملاتها الاعلامية الغامضة والمتناقضة ومن خلال تصعيد عمليات القمع في ناميبيا وعمليات العدوان خارجها . لقد أطلق النظام العنصرى لجنوب افريقيا موجة جديدة من العدوان ضد دول المواجهة المجاورة . ولقد تصاعدت هذه الهجمات فى الوقت الذى تكثفت فيه مشاورات سوابسـو مع دول المواجهة من أجل تنفيذ قرارات مجلس الامن في هذا الصدد . ان هذه الاعمال القاسية القلب التي هي ضمن المؤامرات المجرمة للنظام العنصرى والتي أسفرت عن اتلاف الممتلكات وعن نهب المدنيين والأطفال الأبرياء . تحدث في مرحلة حاسمة ظهرت فيها مبادرة الامين لعام من أجل التصهيد لتولي مجموعة الامم المتحدة للمعاونة في عمليات الانتقال لواجباتها في ناميبيا . انهـا مؤامرة متعمدة القصد منها تعويق عملية التفاوض ومحاولة لاحتباط جهود المجتمع الدولي . ولقد نددت تنزانيا باستمرار بهذه العنجهية وهذا الاحتقار الكامل لارادة المجتمع الدولي من جانب النظام في جنوب افريقيا .

ومما يدل على ما تمارسه جنوب افريقيا من تصويق واضح بل الاغلاق الحقيقي لباب المفاوضات هو مقدار القمع والقتل الوحشي والسجن التعسفي لكوادر سوابو ومن يناصرون سوابو خارج ناميبيا . ان الغرض الاخير للقانون العرفي والاعلان عن حالة الطوارئ بالنسبة الى اكثر من ثلثي أراضي ناميبيا يهدفان الى تكثيف النظام العنصرى من أعمال الارهاب والقرصنة ضد المواطنين في ناميبيا بدعوى فرض " القانون والنظام " . ان الرعب المفروض على الشعب النامبي والمؤامرات المخادعة والتعميقية لاجباط خطة الامم المتحدة للتسوية التفاوضية في ناميبيا ، قد تميزت بالاسلوب الدراكوني فــــي المفاوضات الذى تتبعه جنوب افريقيا . وهكذا فان حالة الارهاب المعززة والتدمير المستمر للممتلكات واقامة عدد أكبر من معسكرات التركيز في ناميبيا ، لا يمكن ان تعتبر اجراءات تؤدى الى عملية الاستقلال السلمي . ان فرض ما يسمى بالجمعية لهو تشويه مدروس لعملية الاستقلال الحقيقي ويجب النظر اليه على انه أداة أخرى من ترسانة جنوب افريقيا للابقاء على الاحتلال غير الشرعي واستعمار ناميبيا .

أود أن أكرر أن هذه الدورة المستأنفة تواجه تحديا ، ويجب أن تنظر في اتخاذ اجراءات مناسبة ، وعليها أن تبحث كيف يمكن لجنوب افريقيا أن تستمر دون حرج في موقفها المتعجرف مع ما ينطوى عليه من تحد للمجتمع الدولي . لقد عبر كل أعضاء هذه المنظمة تقريبا عن ارادتهم السياسية في أن يحقق شعب ناميبيا حريته واستقلاله . ولقد حان الآن الوقت لترجمة هذه الارادة السياسية ويتحقق الاستقلال في ناميبيا .

وبالنسبة للبلدان الغربية ، التي تربطها بجنوب افريقيا علاقات سياسية واقتصادية كبيرة وخاصة الدول الغربية الخمس ، التي جرت ، بمبادرة منها ، مفاوضات السنتين الماضيتين ، فإن على عاتقها مسؤولية خاصة في هذا المجال . ان هذه البلاد تكفل لنظام بريتوريا شريان الحياة في الميدان الاقتصادي . ان مواقفها وتصرفاتها ازاء ذلك التحدي المدروس من جانب جنوب افريقيا ، سوف تؤثر على طبيعة الأحداث وتطورها ، لا في ناميبيا فحسب وانما في الجنوب الافريقي بأسره . اننا نهيب بها أن تنضم الى المجتمع الدولي ، وبذلك تتحقق مقاصد الأمم المتحدة في ناميبيا . كما نهيب بها أن تكف عن احباط الجهود التي يبذلها مجلس الأمن من أجل السعي الجاد السى استعمال الثقل الكامل لميثاق الأمم المتحدة ، ولا جبار جنوب افريقيا على الامثال لقرارات المجلس ، حيث أن هذه المنظمة ترى أن المضي في السماح لجنوب افريقيا بالالتجاء الى المفاوضات كمنصة تبنى منها تحديها واحتقارها للمجتمع الدولي بينما تعزز احتلالها غير المشروع لاقليم ناميبيا ، انما هو مأساة سخيفة .

السيد ماينا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : انها ليست صادفة أن تستأنف الجمعية العامة دورتها الثالثة والثلاثين في هذا الموعد من هذا العام . والواقع أن الجمعية كان بوسعها أن تدرس هذا الموضوع في دورتها المستأنفة في شهر كانون الثاني /يناير . ولكننا نرى أن المقصود من هذا التوقيت لاجتماعنا الحالي انما هو اتاحة فرصة لجنوب افريقيا لتنفيذ الاتفاق الذي توصلت اليه مع الدول الغربية الخمس بشأن الاجراء الخاص بانهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا .

ان الخطة ، التي وافقت عليها جنوب افريقيا في الظاهر منذ أكثر من عام على أمـل أن الأمم المتحدة وسوابولن توافقا عليها ، قد أصبحت الآن حجر العثرة بالنسبة لنوايا جنوب افريقيا

من أجل مواصلة احتلالها غير المشروع لنا مييا . ان جنوب افريقيا تبحث عن حجج دنيئة تبرر بها رفضها الخطة ، وتتهم باطلا الأمين العام وسوابو بانتهاك العهد والاتفاق . ان كل من يعني بتلك الاحداث يدرك جيدا أن جنوب افريقيا قد اتخذت التدابير التي تتعارض مع ذلك الاتفاق وحسن النية ، ان جنوب افريقيا قد شددت حالة التوتر السائدة بالقيام بهجمات ضد مخيمات اللاجئين في كاسنجا بانفولا عندما أعلن عن الخطة . لقد نظمت جنوب افريقيا انتخابات داخلية وقامت بانشاء سلطات في ناميبيا بالتعارض مع روح الخطة وأهدافها . ان جنوب افريقيا قد استمرت في انشاء مجموعات عميلة داخلية لمعارضة الأمم المتحدة ، وادعت منح هذه المجموعات الاستقلال بينما تساندها جهورا ضد الأمم المتحدة .

وعلى سبيل المقدمة لهذه الدورة ، فان جنوب افريقيا قد بعثت يوما واحدا قبل تاريخ افتتاحها برسالة الى الأمين العام وهي تشكل ، في واقع الأمر ، التصرف النهائي في سبيل انسحابها من خطة الدول الخمس ، وعلان سياسة وخطة جديدين لانشاء دول تابعة عميلة في الجنوب الافريقي تعتمد كلية على جنوب افريقيا من أجل وجودها وبقائها . هذا هو تفسيرنا للبيان الدال على تلك العقلية والذي أدلى به رئيس وزراء جنوب افريقيا كما ورد في الجزء الأخير من الرسالة المذكورة ونصه :

” انا كان يجب معاقبة جنوب افريقيا من أجل تمسكها بالتزامها الشريف بتأكيداتها

وتصرفاتها ازاء سكان دولة مجاورة ، فانها مستعدة لتقبل نتائج وجهة نظرها بدلا من سلوك السبيل المشين الذي يجعل دول جنوب القارة توصمها بأنها الجار غير الجدير بالثقة المستعد أن يضع سلامته المؤقتة فوق مصالح الدول الاخرى في المنطقة ”
(S/13148,P.1)

ونحن نرى أن خطة الدول الخمس قد قضي عليها ودفنت ، والأمم المتحدة لم تحرز أى تقدم يجعلها الآن أقرب من الهدف مما كانت عليه منذ ثلاث سنوات عندما قامت الدول الخمس بمبادرتها الطوعية الخاصة ، باسم المنظمة . لقد أولت الأمم المتحدة ثقها للدول الخمس بالموافقة على خططها التي تقضي بمنح الأمين العام كل التأييد اللازم لتنفيذ هذه الخطة . ان استجابة جنوب افريقيا كانت - في رأينا - سلبية ونهائية . ومن ثم فانه ينبغي على الأمم المتحدة أن تستعيد المبادرة ، وتتخذ كل التدابير اللازمة لاخراج جنوب افريقيا من ناميبيا .

عندما تتصدى الأمم المتحدة لما يجب عمله لوضع حد للاحتلال غير المشروع لجنوب افريقيا في ناميبيا ، وانهاء نظام الفصل العنصرى ، فانها تواجه انقسامات عنيفة من نوع يهدد بقاء المنظمة ذاتها . وقد شهدنا ذلك عندما اقرت الجمعية تقرير لجنة بحث واثق التفويض مما أدى الى طرد ممثلي النظام العنصرى من هذه الدورة . والواقع أن البيانات التي أدلى بها لتعديل تصويت الدول الأعضاء التي صوتت ضد التقرير ، كانت تتسم بالتهديد الى حد اننا نرى أنه ينبغى التعليق بعض الشيء عليها لتصحيح الاوضاع .

فلا شك لدينا أن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في ١٩٧٤ وهذا العام ، بطرد وفد رفضت واثق تفويضه ، هي قرارات سليمة ذات أساس يستند الى لائحة الجمعية العامة . اننا نوضح أن أحكام الميثاق الخاصة بطرد عضو تادى في انتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، كما فعلت جنوب افريقيا ، هي أحكام محددة للغاية ومنصوص عنها بوضوح في المادة ٦ من الميثاق . ونحن نرى أن قبول أو طرد عضو هي من المسائل الاجرائية الخاصة بالامم المتحدة . وان الالتجاء الى حق النقض "الفيتو" في مجلس الامن حول هذه المسائل يعتبر سوء استعمال لروح الميثاق . ان تاريخ الأمم المتحدة ، فيما يتعلق باحترام تطبيق العقوبات الملزمة المفروضة على روديسيا الجنوبية والعقوبات الطوعية ضد جنوب افريقيا ، ملئ بالانتهاكات الخفي منها والواضح جهرا ان العلاقة بين التصويت ضد تقرير لجنة فحص واثق التفويض وسجل انتهاك فرض العقوبات ، تشكل مادة لدراسة تشير الاهتمام فان قليلا من الذين يتهمون الآخرين بسلوك مسلك غير سرعسي ، يستطيعون الادعاء انهم لم ينتهكوا أحكام ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات القانونية المحددة الناشئة عنه . اننا نعتقد ، عن حق في الوقت الراهن ، أن البعض يقدم تلك الحجج لمحاولة ايجاد أساس لأي تدابير تقترحها الأمم المتحدة لانهاء الاحتلال غير المشروع الذى يمارسه نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . اننا ننظر ، بالنظر ذاتها ، الى الموقف الاستفزازى الناشئ عن اقتحام جنوب افريقيا الجمعية العامة ، بينما لم يظهر وفدها في شهر أيلول / سبتمبر من العام الماضى ولم يشترك في مداوات الجمعية منذ ١٩٧٥ . لماذا يبعث بوفد الآن الا لتمهيد الطريق لعمليات انتهاك جديدة مخططة .

فلننتظر ونرى . في رأينا من حيث اتخاذ قرار والعمل على تنفيذه . وليس ثمة بديل لاتخاذ تدابير حازمة لوضع نهاية لاحتلال ناميبيا غير المشروع من قبل نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ، ولقد حان الوقت لكي يتخذ مجلس الأمن الاجراءات التنفيذية الواجبة لهذا الغرض . والا أصبح من الصعب التهرب من تهمة الاشتراك في جريمة الاحتلال المتواصل غير المشروع الذى تمارسه جنوب افريقيا في ناميبيا . ان وفد بلادى سوف يؤيد أى اجراءات تهدف الى هذا الغرض.

السيد دالوز (الرأس الأخضر) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحوالي أولا أن
أهنيء الجمعية العامة للحزم الذي أجابت به على تحد جديد من جانب جنوب افريقيا ، التي قامت
عن عمد وبلا حياء أو خجل يوم ٢٣ أيار/ مايو باحتلال مقعد في هذه الجمعية .
ان الموافقة على تقرير لجنة وثائق التفويض لتقوم دليلا على أن المجتمع الدولي يقف متيقظا
لجميع مناورات نظام جنوب افريقيا ، هذا النظام الذي يحاول يائسا أن يستخدم جميع الوسائل
الممكنة كي يستبدل الممثلين الحقيقيين لشعب ناميبيا بغيرهم .
ان وفد بلادي - سيادة الرئيس - ليعرب عن اغتباطه لحزمكم في حل المشكلة ، الأمر
الذي يؤكد ويدعم ما تتمتعون به من حكمة وفاعلية وهو ما أثبتموه خلال الجزء الأول من الدورة الثالثة
والثلاثين للجمعية العامة .
انني أود أن أفتنم هذه الفرصة لأشيد بأميننا العام الدكتور كورت فالدهايم لاختصاصه
ولجهوده التي لا تكل في خدمة قضية التحرر التام لنايبيا .
واسمحوالي أن أهنيء مجلس الأمم المتحدة لنايبيا ، الذي لم يدخر جهدا - فسي دورة
كاداري لهذا الاقليم - خلال الأحد عشر عاما التي مرت على قيامه لانجاز عمل استحق احترامنا وتقديرنا .
كما نود أيضا أن نعبر عن اعجابنا وتضامننا مع دول المواجهة التي - على الرغم من أنها
راحت ضحايا لعدوان فاشم وتحملت خسائر اقتصادية فادحة - لم تأل جهدا في تقديم دعمها
غير المشروط للمناضلين من أجل الحرية ، الذين في كفاحهم العادل ، المسلح من أجل التحرر
قد وجدوا في هذه البلدان عمقا آمنا .
لا داعي للمبالغة في ذكر أهمية هذه الدورة التي تقع في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع
الدولي مرة أخرى تحديا لا يقبل من جانب العنصرين في جنوب افريقيا ، الذين كالعهد بهم فسي
عدم احترامهم لمنظمتنا يريدون الابقاء على سيطرتهم على الشعب الناميبيا . ان الانتخابات الأخيرة
المزيفة التي أدتها جميعها والتي اعتبرتها هذه الجمعية ومجلس الأمن باطلة وكأنها لم تكن ،
توشك أن تحقق أهدافها . ان نظام الجنوب الافريقي عازم على أن يفرض علينا حل على النمط
الروديسي ، أي بعبارة أخرى ، ان نقبل اعلان الاستقلال من جانب واحد .
وبالرغم من أننا نعلم أن هذا العمل وليد اليأس الذي تشعر به جنوب افريقيا - سجينه
نظام على الصعيد الداخلي يواجه التهديد والانتكاس والذي يعتبر في موقف لا يسمح له بايجاد

حل للنضال الدائر بين رجال الصناعة المرتبطين بالاحتكارات الدولية الكبرى ورجال الزراعة فسي نضالهم من أجل الحصول على اليد العاملة المستعبدة - الا أن ذلك يعتبر مناورة اجرامية يجب أن نرفضها جميعا .

ومما يثير آمالنا اننا نلاحظ أن المجتمع الدولي يتابع باهتمام كبير الحوادث الأخيرة التي وقعت في هذه المنطقة من قارتنا ويوليها الأهمية التي تستحقها تلك الأحداث الخطيرة . لكن ، مع هذا الشعور المشجع ، الا أننا نشعر أيضا بالاستنكار ولا يمكننا الا أن نسأل أنفسنا - كما نسأل في الحقيق - جميع المندوبين الموجودين هنا - الى متى سنستمر في قبول هذا التعنت الأعمى للسيد بوثا وزملائه ؟ والى متى سوف نسمح لهؤلاء المجرمين الدوليين بمواصلة اعاقه منظماتنا عن القيام بمهمتها التاريخية أي أن تعيد الى شعب ناميبيا الحرية والسيادة على أراضيه ؟

ان المنامة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) التي ترمز الى الأمانى العميقة لاستقلال ناميبيا ، والتي من خلال كفاحها البطولي لتحرير الوطني ، قد خلقت فعلا الظروف الداخلية اللازمة لتحقيق سيادة الشعب الذي تمثله شرعا ، لا تزال تثبت نوعا من الصفاء والنضج السياسي بالتعاون على الدوام في البحث عن حلول ، وهو الأمر الذي يستحق منا جميعا التقدير والاحترام . لكن ينبغي علينا أن نعلن دون أي لبس اننا لا نستطيع أن نطالب سوابو بأكثر مما قدمت ، فقد أبدت تسامحا وروح المصالحة التي نعرفها جميعا ولكنها وصلت الى الحد الأقصى من التنازلات التي يمكن أن تقدمها .

ومن جانبها ، فان جنوب افريقيا ، بازدراء تام لمواقف منظماتنا ، ولا سيما ، ضمن أمور أخرى ، انتهاك قرارى مجلس الأمن أرقام ٣٨٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٤٣٩ لعام ١٩٧٨ ، لا تزال تواصل - استنادا الى قواعد غير المشروعة فسي ناميبيا - شن الهجمات ضد البلدان المجاورة ، كما تواصل ضغطها واعتقالاتها ، وقتلها للمناضلين الناميبيين أعضاء سوابو ، ولا تزال تتمسك بادعاءاتها بضرورة ضم خليج والفييس .

وعلاوة على ذلك ، ففي بياناتها الأخيرة ، قد لاحظنا بقلق عميق أن الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا في ناميبيا تنوى اعطاء سلطات مطلقة لجمعية وند هوك المزعومة ، وبالتالي ، تحاول

أن تبقى على سيطرتها وعلى استغلالها العنصرى والاستعمارى لنا ميبيا من خلال خلق نظام عميل مشكل من عناصر قبلية مناصرة للعنصرية وللفضل العنصرى .

ان هذه السياسة القهر العنصرية التي ترتكبها سلطات جنوب افريقيا ، لا يمكن أن تسهل لا العمل الذى يقوم به مجلس الامم المتحدة لنا ميبيا في دوره كمدير شرعي ، ولا تساعد أيضا المبادرات الدبلوماسية التي تهدف الى التقريب بين أطراف النزاع ، وأعني بهما جنوب افريقيا ، التي تحتل اقليم ناميبيا احتلالا غير شرعي وسوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، بل انها تمثل تهديدا طويلا المدى للنسلم في هذه المنطقة .

لكن ، هذا الموقف لا يثير تعجبنا ، لأننا سوف نضيق المزيد من الوقت في ادانته . فهذا الموقف يتفق تماما مع طبيعة الفصل العنصرى وجوهره ، كما انه يعتبر المنطق المكمل لهذا النظام . ومع ذلك ، فلا تزال المشكلة في جوهرها قائمة . فكيف يمكننا ان نخرج من هذا المأزق ؟ وكيف يمكن لنا أن نتمكن من منع جنوب افريقيا من الاستمرار في أعمالها الاجرامية ضد شعب ناميبيا ؟ وما هو الرد الذى نقدمه للتحديات التي نواجهها باستمرار ؟ سواء أردنا أو لم نرد ، فعلى المجتمع الدولى أن يقدم الاجابات اللازمة لشعب ناميبيا ، وعليه وفقا للحلول الوسط التي تم التوصل اليها سواء عن طريق مجلس الأمن أو الأمم المتحدة ، أن يكمل اتخاذ الاجراءات اللازمة والحاسمة خلال هذه الدورة بحيث نتمكن من استئصال هذا المرض ، والا ، فاننا نخشى أن نقف نحن أيضا في قفص الاتهام .

اننا لن نطيل في تحليل المواقف والحقائق المعروفة لنا جميعا . لكنني أود فقط أن أكتفي باقتراح التدابير التي يعتقد وفد بلادى انها ضرورية كي يتمكن شعب ناميبيا من أن يمارس في أقرب وقت ممكن حقوقه الثابتة في تقرير المصير والاستقلال التام تحت قيادة سوابو . ان أول اجراء نعتقد انه أساس للأمم المتحدة هو أن تؤكد من جديد ودون أية مواربة مسؤولية هذا الميدان ، وأن تلتزم بأن توقف بكل الطرق الممكنة أية محاولة لاعلان الاستقلال من جانب واحد .

ونحن ان نقول ذلك ، فاننا نقترح الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين ، وتمكين اللاجئين الذين يرغبون في العودة الى بلادهم من أن يفعلوا ذلك . كذلك انسحاب قوات الاحتلال العنصرية من اقليم ناميبيا وأن تنظم في أسرع وقت ممكن انتخابات مشروعة وحقيقية تحت اشراف الأمم المتحدة .

وإذا ما تمادت جنوب افريقيا في مناوراتها التسوية التي تنتهك جميع المحاولات لايجاد حل ، فان على مجلس الأمن أن يجتمع في اسرع وقت ممكن لاتخاذ الاجراءات الملائمة ضد جنوب افريقيا بما في ذلك الاجراءات الواردة في الباب السابع من الميثاق . وبالإضافة الى ذلك ينبغي على جميع الدول والاعضاء الذين يستطيعون ذلك أن يقدموا الى سوابو كافة الوسائل اللازمة بما في ذلك الوسائل العسكرية لكي تتمكن سوابو من مواصلة كفاحها التحرري بجميع الصور التي تراها مناسبة بما في ذلك الكفاح المسلح .

وختاما اسمحوا لي أن أؤكد من جديد لشعب ناميبيا المناضل لسوابو . ان جمهورية الرأس الاخضر سوف تواصل على الدوام التضامن معها وانها سوف تؤيد جميع أشكال الكفاح التي يرفقها شعب ناميبيا وسوابو القيام بها لاستعادة حقوقه التاريخية ولتشييد دولة تتمتع بالرفاهية والسعادة ومحررة من جميع اشكال الاستعمار والا استعمار الجديد .

السيد المستيري (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : في هذا الوقت الذي نستعرض

فيه مسألة ناميبيا وفقا لأحكام القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في ٢١ من كانون الاول / ديسمبر الماضي فان الوضع على الاراضي الناميبية مازال يتطور بشكل خطير ويهدد بأخطر النتائج وخاصة بعد المبادرات الاخيرة التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا متحدية الاماني الشرعية للشعب الناميبى وبعد الادانات المتكررة للمجتمع الدولي لها . ان قرار جنوب افريقيا بتنفيذ خطتها الخاصة من أجل تسوية داخلية يزيد من خطورة الموقف . وان هذه المبادرة المستلهمه مباشرة من النموذج الروديسي لا تستهدف الا الى تمهيد الطريق لاعلان الاستقلال من جانب واحد .

وهي تشكل ، من جهة أخرى ، دليلا جديدا على رفض حكومة جنوب افريقيا باصرار الامتثال

الى قرارات الامم المتحدة ولا سيما القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادرين عن مجلس الأمن . وبهذا التصرف تكشف حكومة جنوب افريقيا ، مرة أخرى ، عن نواياها الحقيقية في مواصلة سياسة الاحتلال غير الشرعي لاراضي ناميبيا واستغلال مواردها . ويفرضها حكومة صنيعة عميلة في ناميبيا في شكل ما يسمى باتعداد ترنهال الديمقراطي وضد ارادة الشعب الناميبى فان جنوب افريقيا تؤكد وجهات نظر هؤلاء الذين تشككوا دائما في صدق نيتها في قبول تطبيق خطة تسوية تفاوضية مع الامم المتحدة .

وليس هناك من يجهل ان جنوب افريقيا ، بالرغم من النداءات العديدة للمجتمع الدولي ، تجد دائما الطريق لوضع العراقيل امام كل محاولة لاجاد حل سلمي يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الناميبي في تقرير مصيره وفي الحرية والاستقلال . ان تشدد جنوب افريقيا ومناوراتها التسوية المتعددة وقهرها الذي يزداد قسوة ضد الشعب الناميبي لا ترمي كلها الا الى مواصلة فرض النظام العنصرى والفصل العنصرى وخلق " مجموعة دول اقليمية " تحت قيادة حكومة جنوب افريقيا مشكلة بذلك ما أسماه رئيس الوزراء بوتيا " بالمصالح الجغرافية الاقتصادية المشتركة " ، وهي نوع من المعازل البيضاء يتخفى وراءها تسويات داخلية وحكومات مزعومة يشترك فيها السود ، ولكنها تدعى بعنصرية تكاد تكون سافرة .

اننا نلاحظ اليوم بكل أسى بعد أكثر من عامين من المفاوضات والصبر انه لم يتم احراز اي تقدم لحل مشكلة رفض بريتوريا لاستقلال ناميبيا وفقا للرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٢١ حزيران /يونيه ١٩٧١ ، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المرتبطة بها والتي تدعو الى تنظيم انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة .

وطيلة هذه المفاوضات التي ، استخدمتها جنوب افريقيا لعرقلة كفاح الشعب الناميبي ، كما تحقق لدينا الان ، كنا نأمل بالرغم من كل شيء ان تخطو حكومة جنوب افريقيا خطوة للامام فسي طريق التوفيق والحكمة . ولكن رفض بريتوريا تقرير الامن العام بتاريخ ٢٦ شباط /فبراير ١٩٧٩ والتشدد الواضح من قبل قوات جنوب افريقيا خلال المحادثات التي جرت في نيويورك في ١٩ و ٢٠ اذار /مارس ١٩٧٩ قد أكدت مخاوفنا بالنسبة لصدق نوايا جنوب افريقيا وحقيقة رغبتها في التوصل الى خطة التسوية التفاوضية التي اقرها مجلس الامن بقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان هذه المحادثات التي كانت تستهدف تقريب المواقف بين الاطراف المتنازعة قد كشفت من جديد عن موقف حكومة جنوب افريقيا الغامض ورفضها انهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا والسماح للشعب الناميبي بممارسة حقه في تقرير مصيره وتحقيق استقلاله وحرية .

وفي هذه المرحلة الحساسة من تطور الوضع في ناميبيا وفي هذا الوقت الذي نشعر فيه بالتشاؤم ازاء التطورات الاخيرة على اراضي ناميبيا فانه ينبغي القيام بعمل ملح وفعال . ويجب ان نقوم بكل ما في وسعنا لاجبار نظام جنوب افريقيا على الامتثال لشرعية قرارات الامم المتحدة .

وفي هذا المضمون فان البلدان الغربية الخمسة التي تحملت المسؤولية الكبرى في اعداد واقرار خطة التسوية يتعين عليها ان تبرهن على ارادة سياسية اكثر حسما ، وان تمارس الضغوط الجديدة على حكومة جنوب افريقيا لكي ترفمها على قبول مقررات الامم المتحدة . واننا لا نشك في ان لديها الوسائل الكفيلة بذلك .

وفي رأى وفد تونس انه يجب مناقضة كل محاولة لحكومة جنوب افريقيا لاقامة " جمعية وطنية " مزعومة أو " حكومة مؤقتة " وادانتها بشدة ، ان مثل هذه العملية التي تناقض العدل والقانون الدولي سوف تشكل تهديدا اضافيا للوضع المتفجر . ان تطبيق مثل هذه التدابير غير الشرعية يشكل انتهاكا واضحا لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان كل تسوية تقوم على اساس مبدأ السيادة المشتركة في ناميبيا تكون مناقضة لمقررات منظماتنا ولا تستهدف الا مواصلة فرض النظام الاستعماري في جنوب افريقيا وفي هذا الصدد ينبغي على جميع الدول وجميع الحكومات ان تعرب من الان عن رفضها التام الاعتراف بحكومة تنشأ من الجمعية التأسيسية المزعومة وهي جمعية جاءت على اساس انتخابات تم تنظيمها من طرف واحد من جانب جنوب افريقيا ، وقد سبق لمجلس الامن ان أعلن بطلانها بقراره ٤٣٦ (١٩٧٨) كما فعلت ذلك ايضا الجمعية العامة بقرارها ١٨٢/٣٣ باء .

وترى تونس من جانبها ان كل حل يجب التفاوض بشأنه مع سوابو وهي الممثل الشرعي للشعب النامبي ، وبمشاركة الامم المتحدة التي تقع عليها مسؤولية مباشرة ازاء ناميبيا ، وذلك حتى يتم تحقيق استقلالها الحقيقي .

وعلى أى حال ، فلا يمكننا ياسيادة الرئيس ، أن نؤيد أية خطة طالما لم تتضمن انسحاب الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا من أراضي ناميبيا بدون أى شرط ونقل الحكم تحت اشراف الأمم المتحدة الى شعب ناميبيا وفقا للقرار ٣٨٥ (١٩٧٦) الصادر عن مجلس الأمن .

ان المناورات الأخيرة التي قامت بها حكومة جنوب افريقيا ولجوبها المتزايد الى القوة لمواصلة استغلالها للشعب الناميبي وتراثه وتحديدها المستمر للأمم المتحدة ولا سيما لسلطة مجلس الأمن ، وكذلك سياستها العدوانية ضد الدول المجاورة ، كل ذلك يشكل دون أدنى شك تهديدا خطيرا موجها للسلم والأمن ، لا في المنطقة فحسب بل في العالم أجمع .

ولذا ، فان مجلس الامن الذي تحددت قوات بريتوريا سلطاته في عدة مرات يجب أن يتخذ على وجه السرعة تدابير نشطة وفعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق لضمان تطبيق جنوب افريقيا لأحكام قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الموضوع .

وفي هذا الصدد ، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنثني على الدور الفعال للامين العام وموقفه خلال المفاوضات الصعبة والطويلة بين الاطراف المعنية حتى تبلغ ناميبيا استقلالها الحقيقي .

ونود أيضا أن نثني على مجلس ناميبيا وهو السلطة الشرعية الوحيدة في ناميبيا للجهود التي دأب على بذلها لمساعدة الشعب الناميبي على استعادة حريته وكرامته في ظل ناميبيا موحدة ويجب أيضا أن نوجه تحية خاصة الى السيد أنتيسارى لدوره وجهود في أداء مهمته .

وبينما يدعون في بريتوريا التحذات عن السلام نشاهد حملة متواصلة من جنوب افريقيا ترمي الى تحطيم الوحدة القومية والسلامة الاقليمية في ناميبيا والى جانب مناوراتها التسوية بدأت حكومة بريتوريا حملة جديدة من الارهاب الحقيقي لفرض حكومة عميلة على الشعب الناميبي . ومنذ ٢٧ نيسان / أبريل الماضي ، تقوم الشرطة في جنوب افريقيا بموجب الاعلان AG 26 باعتقالات جماعية واسعة بسنين المناضلين التابعين لمنظمة سوابو . وان الاعتقال التعسفي لأى فرد ممن تعتبرهم حكومة جنوب افريقيا مصدر تهديد سياسي ضد النظام هو ظاهرة اضافية لسياسة القمع التي تمارسها بريتوريا . ان القسوة التي يمارسها نظام جنوب افريقيا لفرغ جو من التخويف لتزيد من حدة الموقف المقلق السائد حاليا .

في هذه المرحلة الحاسمة التي يعرفها الشعب الناميبي في نضاله ضد القهر والاستعمار ، لا يجب أن يكتفي المجتمع الدولي باعادة تأكيد المبادئ التي تفضي الى التسوية السلمية للنزاع .

وينبغي عليه الآن أن يجد السبل والوسائل الكفيلة بتطبيق خطة التسوية التفاوضية التي أقرها مجلس الامن والتي مازالت سارية المفعول حيث أنها تتماشى مع المبادئ الاساسية للاعلان ١٥١٤ وقرارات الامم المتحدة الاخرى .

وفي هذا الاطار ، أمامنا احتمالان : اما أن تتوصل الدول الغربية الخمس الى ممارسة تأثيرها الى أن تجعل جنوب افريقيا تحترم الشرعية الدولية ، واما سيكون على مجلس الامن تقرير تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ونحن واثقون من أن مجلس الامن سيكون على مستوى مسؤولياته وأن أعضاءه الدائمين الذين لعبوا دورا هاما في مفاوضات خطة التسوية ، لن يفشلوا في القيام بالواجب الذي يقع على المجتمع الدولي ككل .

وفي الختام ، من المؤسف حقاً بل من الخطر أن نخون الثقة التي وضعها الشعب الناميبي في الامم المتحدة . وان فشل خطة التسوية التفاوضية سوف تكون له نتائج وخيمة لا بالنسبة لنا ميبييا فحسب بل بالنسبة لافريقيا كلها وسوف ينال كثيرا من ثقة الشعوب المضطهدة في مبادرات السلم التي تقوم بها بعض البلدان وعلى وجه خاص ، التي يقوم بها المجتمع الدولي بوجه عام . وعلى كل ، فان تونس سوف تستمر كما حدث في الماضي في تقديم تأييدها الكامل لتحرير واستقلال ناميبيا وتؤكد تضامنها مع سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

السيد الغار (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : انه لمبعث قلق بالغ لحكومة النرويج ،

أن تصل الجهود المبذولة من أجل تحقيق تسوية تفاوضية وسلمية في ناميبيا الى طريق مسدود . ان المبادرة الديبلوماسية المعقدة التي اضطلعت بها الدول الغربية الخمس على مدى العامين الماضيين قد ضيقت الى حد كبير مما بدا كما لو كان اختلافا في وجهات النظر لا يمكن التغلب عليه بين سوابو وجنوب افريقيا . ونتيجة لهذا ، فان الأمين العام ، كما عهد اليه مجلس الامن ، قد اقترح فسي تقارير عديدة كيف يمكن السير قدما في تنفيذ خطة للتسوية حتى يمكن اتاحة الفرصة لانتخابات حرة وعادلة تحت اشراف الامم المتحدة .

وعلى ما نعلم لقد حظيت الخطط التنفيذية التي قدمها الامين العام قبول أحد الاطراف المتفاوضة ألا وهو سوابو ، كما أنها تتمتع بتأييد دول الغرب الخمس ودول المواجهة . ان جنوب افريقيا من ناحية أخرى تواصل اثاره المشاكل التي تعمل في الواقع على عرقلة تنفيذ

خطة الام المتحدة لناميبيا ، وتواصل اتجاهها نحو اقامة تسوية داخلية في ناميبيا خرقا لروح ونص خطة الام المتحدة وجهود الدول الغربية المعنية . ان المثال الاخير هو اقامة جمعية وطنية داخل ناميبيا .

وشمة تحرك آخر من جانب سلطات جنوب افريقيا يبعث على قلق بالغ ، كما أنه يعقد امكانية التوصل الى تسوية تفاوضية هو موجة الاعتقالات الاخيرة لاجزاء سوابو ومؤيديها . اننا نطالب بالافراج غير المشروط والفوري عنهم .

علاوة على ذلك ، فاننا نشعر بقلق بالغ أيضا لأن جنوب افريقيا تواصل عد وانها المسلح ضد الدول المجاورة . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتهاون في ذلك .

ان سياسات جنوب افريقيا في ناميبيا ، وفي الجنوب الافريقي ككل في الواقع ، تهدد بشكل خطير سلم واستقرار المنطقة وتثير احتمال اندلاع حروب اقليمية مستقبلا . وان هذا ينطوي على معاناة متزايدة لشعوب ودول المنطقة وكذلك التدويل المحتمل للمشاكل التي تواجه هذا الجزء من افريقيا . ان حكومة جنوب افريقيا تعتقد أن سياسة المواجهة الدولية لن تعود بالضرر على مصالح جنوب افريقيا . ويرتكب زعماء جنوب افريقيا خطأ بالغاً ان يعتقدون أن سياسات المواجهة سوف تؤدي في النهاية الى اتحاد في المصالح بين جنوب افريقيا والدول الغربية .

ينبغي اجبار جنوب افريقيا على أن تدرك وتتقبل أنه ما من حل يمكن أن يحظى باعتراف دولي وأن يضمن استتباب السلم في ناميبيا الا اذا ما نفذ المبدأن التاليان : أولاً ، عقد انتخابات حرة وعادلة تحت رقابة الام المتحدة ؛ وثانياً ، خلق جميع الظروف التي تسمح بمشاركة تامة وعادلة لجميع القوى السياسية في الاقليم .

اننا لا نرى في الوقت الحاضر أي طريق واقعي آخر لتحقيق مثل هذه التسوية الا عن طريق جهود مكثفة وتفاوضية . واذ لم الامر ، فان هذه الجهود يمكن أن تقتصر باظهار الاستعداد لتطبيق أشكال الضغط الدولي المتاحة للمجتمع الدولي .

ان حكومة النرويج ان تحث على بذل جهود دولية متضافرة دون أي ابطاء بغية كسر الجمود الراهن وحتى يمكن التوصل الى حل سلمي تمشيا مع قرار مجلس الامن ٤٣٥) يسمح لفريق الام المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال بأن يأخذ وضعه في ناميبيا في وقت مبكر .

إذا ما واصلت جنوب أفريقيا سلبيتها ازاء المطالب الدولية من أجل ايجاد حل تفاوضي وفقا لاقتراح الدول الغربية الخمس ، فان مثل هذا التحدي سوف يشكل خطرا على السلم والامن الدوليين . ان مثل هذا التطور ينبغي أن يفضي الى اعتماد التدابير الدولية الواردة في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ان الامم المتحدة تضطلع بمسؤولية خاصة ازاء ناميبيا وليس أمامها من خيار الا تنفيذ سياسة العزل الدولي ضد جنوب افريقيا لحين أن تضع جنوب افريقيا حدا لاحتلالها غير الشرعي لناميبيا وتسمح بعقد انتخابات حرة وعادلة تحت رقابة الامم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا الى المتحدث الاخير بعد ظهر اليوم . قبل رفع الجلسة ، أود أن أعلن الجمعية بأن الوفود التالية قد طلبت الانضمام الى مقدمي مشروع القرار A/33/L.37 : بنغلاديش ، بلغاريا ، قبرص ، الفلبين ، هنغاريا ، الاردن ، موريتانيا ، منغوليا ، بنما ، بولندا ، قطر ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، فنزويلا ، فييت نام .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٢٥